

أسباب الطائفية في مصر

لا يمكن فهم الأحداث الطائفية التي شهدتها مصر مؤخرا الا على أرض التراجع المصم الايديولوجي والسياسي والاجتماعي الذي شهدته « الناصرية » بعد هزيمة ٥ حزيران .

والفراجم الايديولوجي يتمثل بوضوح وجلاء « بالاتجاه الديني المتعصب » والعداء العنيف للماركسية والشيوعية الذي تحولت اليه الناصرية عند العقيد القذافي ... « فالناصرية الليبية » تتمثل - الآن - باكثر جوانبها الرجعية والحافظية ، وبأكثر ما استوعبته من الايديولوجية الفقيية السائدة التي حافظت الناصرية عليها وصالحتها ، بحكم أن التطور الرأسمالي الحديث الذي مثله الناصرية لم يشكل انقطاعا نوعيا عن المجتمع القديم ... فكان تعبيره على الصعيد الايديولوجي مصالحة الناصرية مع الايديولوجية الفقيية والقطاعية ، دون صراع الا بحدود محاولات التحديث الضيقة التي كان يتطلبها طموح الناصرية لبناء المجتمع الصناعي الحديث ... كالدفاع عن سفور المرأة وحريتها في العمل وحريتها في التعليم الجامعي والاختلاط ، والبعد عن التعصب الديني وعدم القبول بتطبيق الشرائع الدينية ...

(لقد وقف عبد الناصر في مؤتمر الميثاق الوطني الذي دعا اليه بعد الانفصال عام ١٩٦١ ضد هذه الاتجاهات التي ارتفع صوتها بعد التأهيلات والتي حملها بعض رجال الدين وممثلو الفئات الاجتماعية المتخلفة في المجتمع الناصري : بقايا الانقطاع والملاك الكبار والمتوسطون الذين لم يسهم الاصلاح الزراعي ، والبورجوازية الصغيرة الحرفية والتجار المتوسطون والصغار ، والرأسمالية الوطنية في القطاع الخاص ...)

كانت الايديولوجية البورجوازية الناصرية على هذا الصعيد امتدادا للحل البورجوازي الليبرالي للمسألة الطائفية الذي طرحته البورجوازية المصرية في تاريخها الحديث منذ محاولاتها الوطنية للاستقلال عن المصالح الأجنبية الاستعمارية في مصر . لقد كانت مصالح البورجوازية المصرية - بخلاف مصالح البورجوازية الليبرالية ومطلبها من الانقطاع السياسي مثلا - تدفعها الى حل ليبرالي للمسألة الطائفية ، لأن الوضع الطبقي للطائفتين كان متشابها الى حد كبير ، وكانت البورجوازية الاسلامية والطبقية ذات مصلحة مشتركة وواحدة تجاه المصالح الاستعمارية البريطانية تتطلب « وحدة وطنية مصرية صلبة » لتقود البورجوازية المصرية الحركة الشعبية والوطنية في صراعها مع السيطرة البريطانية الاستعمارية لتلبي بعض حقوقها الوطنية (الدستور ، والاستقلال ، والاستقلال النسبي للاقتصاد الوطني) .

ومنذ ذلك الوقت تعاقب « الهلال والصلب » في مصر ، واستطاع الفكر الليبرالي الذي طرحته الفئات البورجوازية الأكثر تقدما وعصرية في البورجوازية المصرية التي قادت الحركة الوطنية طيلة الأربعين عاما الماضية ، استطاع هذا الفكر الليبرالي أن يطرح حلا للمسألة الوطنية بعيدا عن « التعصب الديني » خاصة على صعيد شرائع الدولة وقوانينها ... طبعا ، ليس باستطاعة الحل البورجوازي أن يقضي على الطائفية ، فالفكر البورجوازي في بلد مختلف لم يكن بقادر - بحكم وضع البورجوازية المتخلفة نفسها وعجزها عن القيام بمهمات ثورية بورجوازية ديموقراطية ضد الانقطاع - لم يكن بقادر على وضع حل ديموقراطي نهائي وثابت ، فهو هنا على هذا الصعيد مصالح الايديولوجية الدينية بكل ما تمثله عندما يتعلق الامر بصراع ديني توجّه مصالح طبقية في وقت ما .

ان « الناصرية » كانت امتدادا لتاريخ البورجوازية المصرية على هذا الصعيد ، وقد ظهر ذلك بوضوح تام في الميثاق الوطني عام ١٩٦١ ... ومن هنا كان صراع الناصرية باستمرار مع « الاتجاه الديني المتعصب » الذي مثله « الإخوان المسلمون » ثم بعد ذلك مع كل اتجاه ديني سياسي يحاول أن يطبق الشريعة الدينية بحذافرها ...

ولكن بعد هزيمة ٥ حزيران بالذات بدأت البورجوازية الناصرية الجديدة تدفع بالاتجاه الديني والصوفي (شهدت مصر ازدهارا وانتعاشا في ذلك) ، كمحاولاة لتعويض الجماهير عن واقع الهزيمة والعجز واستلابها وتحويل طاقاتها وتحركها ضد هذا الواقع ... ولكن هذا التيار ظل يحدود التوازن الناصري الذي حرصت عليه البورجوازية الجديدة فيما بعد الهزيمة ، ولم يتحول - فعلا - الى تيار سياسي ، فقد كان ماضي الناصرية في ظل وجود عبد الناصر وامسكته بالتوازن بين الفئات الاجتماعية المسيطرة (البورجوازية الجديدة ، التكنوقراط ، الرأسمالية الزراعية) ، كان ماضي الناصرية هذا يلقي بثقله على التيارات المتصارعة بين هذه الفئات ، ويلجئها من أن تتحول عن الايديولوجية الناصرية أو أن تفرض عليها تراجعاً أساسية . وبعد وفاة عبد الناصر انفرط التوازن وفقدت

الفئات الاجتماعية المسيطرة امكانية التماسك والتوازن المستقر ، وبدأت مصالحها تدفعها في وضع العجز والخوف من نمو الحركة الشعبية الى مختلف اتجاهات الايديولوجية والسياسية التي تعبر عن مصالحها الجديدة بعد الهزيمة وفي مستوى جديد من الصراع الوطني والطبقي . في هذا الوقت جاءت « الناصرية الليبية » كما تمثّل بالاتجاه الديني للقذافي كتعبير عن صعود النخبة العسكرية للبورجوازية الصغيرة الليبية ، التي في واقع ليبيا النفطية وغناها وثراؤه لم تستطع الا أن تحافظ بقوة أكثر على ما تركته الاريسوقراطية الليبية الملكية من ايديولوجية غيبية . فدمجت الناصرية بالايديولوجية الدينية دمجا كاملا ، ورفعت الاتجاهات الأكثر رجعية ومحافظية فيها الى مستوى التعبير الايديولوجي الكامل . هذا هو التيار الناصري الديني الجديد الذي مثله « الناصرية الليبية » .

وبعد أن طرحت قضية الاتحاد الثلاثي ، والوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا ، بدأ هذا التيار الذي يمثل القذافي بشكل تغطية ايديولوجية وسياسية لأكثر الفئات الاجتماعية تخلفا في المجتمع المصري وخاصة الرأسمالية الزراعية والملاك العقاريون ، والبورجوازية التجارية المتوسطة والصغيرة . هذه الفئات التي بدأت تنشط وتتحرك وتحاول أن تأخذ « مركز قوة » جديد في المؤسسات السياسية القائمة وخاصة في الاتحاد الاشتراكي ، وفي حالات التراجع تبرز هذه الفئات ككثير القوى الاجتماعية دفعا له الى نهائيه القصوى . وقد وجدت هذه القوى الاجتماعية في الناصرية الليبية والاتجاهات الدينية المتعصبية التي يمثلها العقيد القذافي أفضل تعبير عن استقلالها السياسي النسبي عن البورجوازية الجديدة في القطاع العام ، وأفضل تغطية ايديولوجية لتحركها السياسي في دفع التراجع الى نهائيه : العودة الى الملكية الرأسمالية الفردية ، قطع العلاقة مع المعسكر الاشتراكي ومع الاتحاد السوفياتي ، تطبيق الشريعة الاسلامية بحذافرها كما يفعل القذافي في ليبيا ...

(في التقرير الذي أعدته اللجنة البرلمانية في مجلس الشعب عن الأحداث الطائفية في مصر جاء ما يلي : بروز تيار متدفع يدعو الى اعتبار الشريعة الاسلامية مصدرا للتشريع) .

وبدا تيار سياسي واسع (الإخوان المسلمون والاتجاهات المشابهة لهم) تنشط تنظيميا وسياسيا وتطرح شعارات محددة ، (العودة الى العقيدة الدينية ، تطبيق الشريعة ، محاربة الماركسية والعلاقة مع الاتحاد السوفياتي) ، وتجمعت هذه القوى في « حزب رجمي واحد » وجد في خط الفريق صادق ومواقفه السياسية وتعبيره السياسي ورمزه القيادي داخل السلطة .

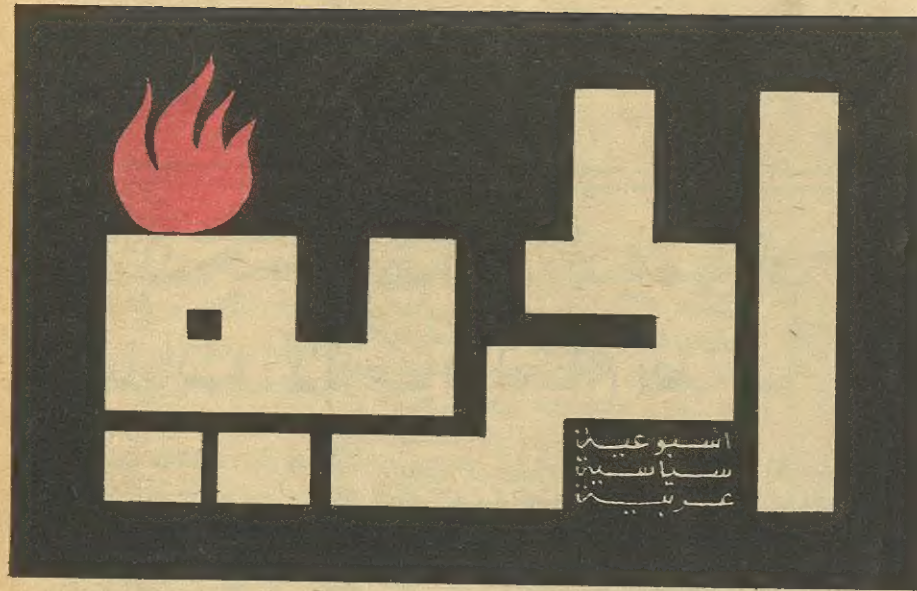
وكان هذا التيار يمثل أكثر ما في الطبقة الحاكمة المصرية من اتجاهات استسلامية لاي تسوية سلمية عن طريق امريكا . وعندما أقبل الفريق صادق تحركت هذه القوى سياسيا ورفعت شعارات محددة ضد تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، وكان من بين شعاراتها (العقيدة الدينية أهم من سيناء) . وفي ظل هذا النشاط الداخلي خافت البورجوازية الجديدة في القطاع العام من أن يستفحل هذا التيار ضد العلاقة مع الاتحاد السوفياتي بعد أن وافقت على قرار طرد الخبراء السوفيات ، فالعلاقات الاقتصادية واعتماد القطاع العام على المساعدات السوفياتية ، يجعلها تسمى لحل موازن يحافظ على هذه العلاقات من ناحية ، ويفتح الباب للعلاقة مع الغرب وامريكا بنفس الوقت . ومن هنا كان اختلاف مواقع ومصالح الفئات الاجتماعية المسيطرة ، وبرزت الرأسمالية الزراعية كقائدة لأكثر الفئات الاجتماعية تخلفا ، والتي وجدت في « الناصرية الليبية الدينية المتعصب » ايديولوجيتها .

في هذا المناخ الايديولوجي السياسي كان لا بد أن تصبح الأرض خصبة لانفارة الفئدة الطائفية ، فتتحرك الاصابع الاميركية لاسعائها ، فتحرق الكنائس وتوزع المنشورات ، وتنتشر الاشاعات ، وبالتالي أن تقوم « ردود فعل طائفية عند الاقتياط خوفا من تطبيق الشريعة الاسلامية » ، وخوفا من السيطرة الطائفية الخ « وتبدأ ردود الفعل هذه تطرح مطالب طائفية في تمثيل الاقتياط في السلطة الخ ...

كم هي سطحية تلك التي تحصر أسباب الأحداث الطائفية الاخيرة في مصر بالاصابع الاميركية والاسرائيلية . هذه الاصابع تحركت فعلا - ومن مصلحتها أن تستغل وتتحرّك - ، ولكن تحركت على أرض خصبة سقتها ايديولوجية القذافي الدينية المتعصبية ...

في هذا العدد:

- تقييم عام للحركة الطلابية الوطنية في مصر .
- إفشال المخطط السعودي ليمنة الحرب .
- الدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الفيتنامية .
- الحركة الشيوعية في لبنان تصدى لمشروع الاجارات .



بيروت - الاثنين ١١/١٢/١٩٧٢ - العدد ٥٩٩ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - 11/12/1972 - AL-HOURRIAH - N° 599

في ذكرى احتلال إيران للجزر العربية: شيوخ الخليج يحتفلون والجماهير تضرب وتنتظرون

● مرت خلال هذا الاسبوع الذكرى الاولى لاحتلال ايران الجزر العربية الثلاث في مضيق هرمز بالخليج العربي . وقد كانت هذه المناسبة هي

- ايضا - الذكرى الاولى لقيام دولة اتحاد الامارات العربية ، بين امارات ساحل عمان السبع . وفي الوقت الذي كانت فيه جماهير الخليج تتعزق حقدًا والمأ على المشايخ الذين فرطوا بالسيادة الوطنية العربية على الجزر، وسلموها لايران تحت ضغط اسياهم الانكليز ، والاميركيين ، كان هؤلاء المشايخ يستفزون مشاعر الجماهير بأوضح الاشكال ، التمييز الفاضل ، وأقواس النصر ، واستقدام الفنانين المرتزقة - وفي مقابل بذخ شيوخ النفط في الاحتفال ببيلاذ اتحادهم الاستعماري ، كانت الجماهير تحيي ذكرى خيانتهم الوطنية بشتى اشكال الاحتجاج . وجه سكان طيب الكبرى المحتلة رسالة الى رئيس الاتحاد - زايد - يطالبون فيها بتسليمهم وبقطع العلاقات مع ايران، مستنكرين تصرف دول الاتحاد بالسيادة الوطنية على الجزر وتسليمها لايران . في الكويت ودبي قام اضراب طلابي شامل ، ودعت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي جماهير الساحل الى الامتناع عن الذهاب الى العمل يوم ٢٩ نوفمبر، ورفض المشاركة في احتفالات المشايخ ، والتعبير بكافة الاشكال عن استنكار احتلال الجزر وسخطهم على الذين سلموها لقمه سائفة لايران . فما كان من سلطات ابو ظبي الا أن ردت بحملة اعتقالات واسمعة ضد العناصر الوطنية شملت أكثر من ٥٠ مواطنا متهمًا بتوزيع المنشور . هكذا « احتفل » الخليج بذكرى احتلال الجزر: خليج الامراء والمشايخ باقامة اقواس النصر والحفلات الباذخة . وخليج الجماهير بالالام والمرارة والاستنكار والسخط .



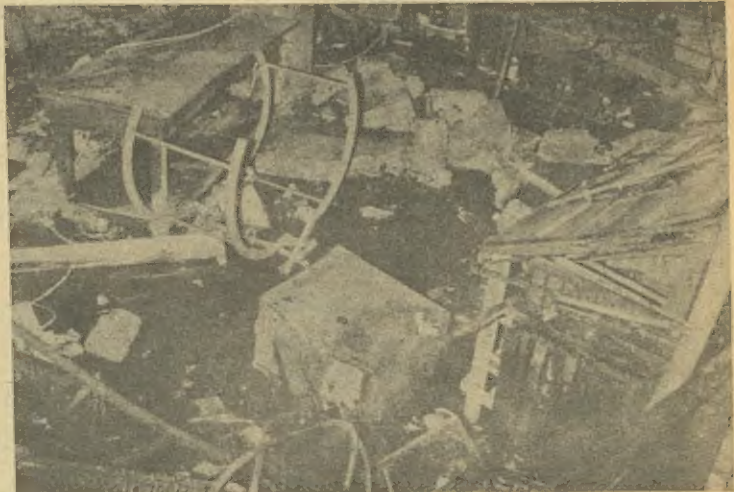
بيان التجمّع الطلابي الديمقراطي حول تأجيل إنتخابات الاتحاد العام لطلبة فلسطين

يا جبهتنا الطلابية ... يا طلبة فلسطين ،

أيها الحريصون على الاتحاد .

مرة ثانية تثبت الاتجاهات الانفصالية داخل الهيئة الادارية للاتحاد العام لطلبة فلسطين - فرع لبنان وقيادة المكتب الطلابي لحركة فتح ، أنهم يرضون بمرض الحائط كل الاسس الديمقراطية التي يخطفها ويكتفلها الدستور والنظام الداخلي ، وذلك باقدامها على تأجيل الانتخابات وتعطيلها الى ١٥-١٩٧٣ قبل ١٢ ساعة من بدء الانتخابات كما كان محددًا منذ شهره ، مبررين لانفسهم هذا الموقف بعبء ان الهيئة التنفيذية لن تتمكن من الاشراف عليها .

ان الادعاء بعدم قدرة الهيئة التنفيذية على ذلك ليس الا محاولة مفضوحة لتفطية هذا الموقف اللايديراطي ، لان جبهات الطلبة تعرف جيداً ان الهيئة التنفيذية على علم بوعود الانتخابات والتبول الواسع لبرنامجها الذي طرحتة ، والذي حددت فيه ان طريق تطوير الاتحاد وتعزيز دوره التضاسي



استنكار الأعداء على دَار «الراية»

مساء الجمعة ٨-١٢-٧٢ تعرضت الزميلة « الراية » الى اعتداء جسيم بانفجرات استهدفت مطابع الجريدة ومكاتبها والعالمين فيها . وقد نتج عن الاعتداء وفاة احد العمال وجرح آخرين من بينهم الشرطي المكلف بحراسة الدار ، واتلاف المطابع بكاملها وتطم جميع المداخل والمكاتب والنوافذ والابواب

في المبني ، كما تحطيت بعض نوافذ الابنية المجاورة .

وقد اثار هذا الاعتداء على الزميلة « الراية » استنكارا واسعا في صفوف القوى الوطنية والتقدمية وفي اوساط الديمقراطية والصحفية التي رأت فيه اعتداء صارخا على حرية الكلمة والنشر والصحافة والعمل السياسي . كما تحركت نقابة عمال الطباعة داعية الى

أيها الحريصون على وحدة القوى الوطنية الطلابية ،

ان تأجيل الانتخابات يمثل رضا للالتزام بالعمل الديمقراطي داخل الاتحاد . وبالتالي فهو يناقض مع طموحات طلبة فلسطين في نضالهم من أجل تعزيز الاتحاد وتنويره ، وهو يناقض مع كل الحريصين على تحقيق الديمقراطية النقايبية التي تؤمن مشاركة طلبة فلسطين في قيادة اتحادهم وفي انجاز الوحدة الوطنية الطلابية .

ان قائمة الوحدة الوطنية - التجمع الطلابي الديمقراطي والقوى الحريصة والمخلص في حفاظها على الاتحاد ، ان تشجب هذه المواقف اللايديقراطية تدعو جهاضاً الطلبة الى صيانة الديمقراطية والسّي خلق الانسلاف الجبوي البرنامجي بين القوى المخلص لها ، والى التعبير عن سططهم واحتجاجهم على الموقف اللايديقراطي. وتطالبهم برفع اصواتهم مطالبين بضرورة عقد الجمعية العمومية لمناقشة ورسم خط الاتحاد وبرامجه .

نعم لعقد الجمعية العمومية بيلا للقرارات القويّة .

نعم لتحقيق الائتلاف الجبوي بيلا للسياسات الانشائية .

تأبئة الوحدة الوطنية التجمع لطلابي الديمقراطي

مهرجاناتأبني للشهيد يوسف العطار

أقيم في بعلبك ، نهار الاحد ٣-١٢-٧٢ ، مهرجان تأبيني لشهيد الطبقة العاملة اللبنانية يوسف المطار . وقد تحدث في المهرجان النائب زاهر الخطيب باسم الحزب التقدمي الاشتراكي ، ومحسن ابراهيم باسم منظمة العمل الشيوعي ، وجورج حاوي باسم الحزب الشيوعي اللبناني ، والياس امين الياس باسم الاتحاد العمالي العام ، وحسين عثمان باسم الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في منطقة بعلبك - الهرمل . كما القى علي المطار كلمة آل الشهيد .

وقد ركزت الكلمة التي القيت باسم

اضراب رمزي شجبا للحادث الذي ادى الى وفاة احد العمال .

و « الحرية » ان تستر ك بشدة هذا الاعتداء الاجرامي على الزميلة «الراية» تتيب بمختلف القوى الوطنية والتقدمية ان تبادر الى شجبه بصورة جماعية ،

الخير المسؤول	الخير الاداري
انور نصار	ياسر نصه
اصحاب الاختيار	
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر	

حول مقال «المهمات المطروحة أمام المؤتمر الشعبي العسكري»

صدر في الممد ٥٩٧ تاريخ ٢٧ - ١١ - ١٩٧٢ من « الحرية » مقال بعنوان « المهمات المطروحة أمام المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية» وظيفته الرئيسية السجل مع دعاء الحل السلمي عشية التمهيد للمؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية ، والمساهمة في تحديد الحد الأدنى المشترك الذي يمكن لاطرافه الالتقاء عليه . وقد ورد في المقال المذكور النص التالي : « ... واذا

مع صعود حركة الطبقة العاملة في السنوات الأخيرة نحو احتلال مواقع نضالية اقتصادية - سياسية ، ايجانا - متميزة ، بدأ اكثر من مرة ان هذا الصعود يحمل معه ليس فقط توسيعا لانق الطالب وتعميقا لمضمونها الطبقي والديمقراطي ، بل كذلك غالاشكل التضاللية المعتادة بدأ انها تتجه نحو التطور الى مراحل اعلى واشمل. فالى جانب النضالات الجزئية والمشتتة من أجل زيادة الاجور في كل مصنع على الخصوص ، او ضد الخصومات او سواها، برز مطلب إلغاء المأدة . ه (الصرف الكيفي) بوصفه مطلبيا شاملا واهنا للطبقة العاملة . وذلك ليس فقط على صعيد القواعد العمالية بل وحتى في البرنامج الرسمي للاتحاد العمالي العام الذي تقوده الاشتراقرطية العمالية . القومي الصهيوني في المرحلة الراهنة. ان تحرير الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وتعزيز مواقف انتضاح المسجل حرب التحرير الشعبية الفلسطينية - العربية ضد الكيان الصهيوني، يشكلان في هذه المرحلة هدفين متلازمين وعلى قاعدتهما يمكن ان تنهض الجبهة الوطنية العربية المشتركة للحملة الاسرائيلية الابريالية الرجعية الهادفة تركيع المنطقة وغرض الاستسلام عليها ونضفية القضية الفلسطينية من - اساسها ... » .

في هذا الصدد ، وردا على تساؤلات وردتها من بعض القراء ، نود هيئكة التحرير توضيح ما يلي :

اولا - لا التباس اطلاقا حول ادانة فجرها الاضراب المذكور لم تكن نقبة عاجرة على حدث عابر . بل هي حصيلة التآزم الواسع الذي تعانیه الجاهم تحت وطأة الاستقلال والقمع على يد الطبقة المسيطرة ، ودليل على الوحدة العميقة التي تربط الطبقة العاملة بمصالح سائر الطبقات الكادحة. ودعت منظمة العمل الشيوعي في كلتها الى تصعيد ونوهد للنضالات الجاهيرية من أجل الخبز والديمقراطية ، وحيث « الرقيق الشهيد واهله وزملاؤه من عمال وعاملات معمل غندور وكل المتاضلين في صفوف اللجان العمالية ».

والى تحبيل السلطة كامل مسؤوليتها في هذا المجال ومطالبتها بان تقوم بإبسط واجباتها في كشف مخططات التخریب الموجهة ضد حرية الصحافة والحریات الديمقراطية عامة ومعاينة مديريها ومنفذيها .

مكاتب الإدارة والنشر	شارع المحصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب - منطقة العمالية - محلة رأس النبع - بناية نزار درويش هاتف : ٢٢٥٥٢ - ص. ب. ٨٥٧ بيروتلبنان
----------------------	---

نحو أشكال متقدمة في نضال الطبقة العاملة اللبنانية

اذا كانت الازمة العامة تظال غلطات واسعة من البرجوازية الصغيرة والاشترطراطية العمالية ، فانها تؤثر بشكل بالغ الحدة في عمال الصناعة والغلات العمالية الدنيا.فأغلاء الفاحش للصود يحمل معه ليس فقط توسيعا لانق الطالب وتعميقا لمضمونها الطبقي والديمقراطي ، بل كذلك غالاشكل التضاللية المعتادة بدأ انها تتجه نحو التطور الى مراحل اعلى واشمل. فالى جانب النضالات الجزئية والمشتتة من أجل زيادة الاجور في كل مصنع على الخصوص ، او ضد الخصومات او سواها، برز مطلب إلغاء المأدة . ه (الصرف الكيفي) بوصفه مطلبيا شاملا واهنا للطبقة العاملة . وذلك ليس فقط على صعيد القواعد العمالية بل وحتى في البرنامج الرسمي للاتحاد العمالي العام الذي تقوده الاشتراقرطية العمالية . القومي الصهيوني في المرحلة الراهنة. ان تحرير الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وتعزيز مواقف انتضاح المسجل حرب التحرير الشعبية الفلسطينية - العربية ضد الكيان الصهيوني، يشكلان في هذه المرحلة هدفين متلازمين وعلى قاعدتهما يمكن ان تنهض الجبهة الوطنية العربية المشتركة للحملة الاسرائيلية الابريالية الرجعية الهادفة تركيع المنطقة وغرض الاستسلام عليها ونضفية القضية الفلسطينية من - اساسها ... » .

في ضوء هذه الشروط - الازمة العامة وموقع البروليتاريا فيها - ما هي امكانيات تطور خط النضالات الشاملة التي يتبوّجها الاضراب العام ؟ وما هي مهمات كل الطلائع العمالية لتحقيق في هذا المجال ؟

● ان الاساس الموضوعي لتطور المطالب والنضالات الشاملة هو استمرار وتعمق الازمة المعيشية والسياسية الحالية، واذا كانت الصلة خافتة ما بين النضال السياسي والاقتصادي المباشر ، فلا شك في ان التطورات السياسية والاجتماعية ستحفز وعي العمال لضرورة الخروج من اطار المصنع والمشل الى اطار النضال الاشمل ، العمالي او الشعبي. ومنهل هذا الخروج سيعني بالضرورة زيادة وزن العناصر السياسية في نضال العمال . فالاضراب العام بالضرورة

الأحزاب التقدمية تدعو إلى التصدي بحزم لمحاولات السلطة اللبنانية تصفية مواقع المقاومة

كشف الهجوم الذي شنته قوات السلطة على قواعد المقاومة الفلسطينية في الجنوب، مجددا حقيقة نوايا السلطة تجاه حركة المقاومة واستمرارها في سياسة الاستسلام أمام الاعتداءات الاسرائيلية وضغوط الاستعمار الأمريكي الهادفة تصفية المقاومة كمقبة رئيسية في وجه المشاريع الاستسلامية التي يجري تحضر المنطقة العربية لتجريها . ولم تنتظر السلطة هذه المرة حصول اعتداء اسرائيلي مباشر كي تنطلق منه لتصعيد الضفك العسكري والسياسي على المقاومة ، بل بادرت - دون اية تريعة محددة - الى فتح النار بمختلف الاسلحة الثقيلة على احد مواقع المقاومة ولبنان ، بدم وتشنج من الابريالية الأمريكية،

الحر . كذلك فقد بين الاضراب العام الاخر ان هناك تفاوتا حادًا بين المواقف النقابية الرسمية لبعض الاضراب الديمقراطية ومواقع التحرك العمالي. ففي مقابل الطابع الحزفي لنقابات الاحزاب الديمقراطية كانت حركة الاضراب العام تنطلق وتتركز في المصانع التي تخضع لسيطرة القيادات البيينية المتخلفة غالبا . وهذا التفاوت يشكل ثغرة - مهمة اليسار الثوري بالدرجة الاولى ان يلغياها - تهدد مستقبل تطور النضال العمالي ، لو استمرت .

● لكن الشرط الموضوعي وحده لا يكفي . فاشكال التمثيل النقابية والسياسية للطبقة العاملة ظلم غالبا دورا حاسما في تطوير او كبح جماح حركتها. وتزداد اهمية الشروط النقابية والسياسية ايجابية وشعبية عامة - ان الحرف المتوسطة والصغيرة الحجم مع ما يؤدي اليه ذلك من اثر على وعيها وتقرنها على الجبهة والتحرك . ان الدور الحاسم الذي لعبه الاتحاد العمالي العام باعلانه قرار الاضراب العام - ولو ان قراره هذا انفذ على اساس هبة عمالية وشعبية عامة -

يبنىء باهمية الموقع النقابي على صعيد التحركات الشاملة . وهذه الاشارة ينبغي ان تكون حافزا جديدا للتشديد على اهمية النضال النقابي ، لا ضمن الغلات المحتلة نقابيا فحسب - وتلك المهمة الجزئية - بل لبناء الموقع النقابي الديمقراطي للغلات البروليتارية وشبه البروليتارية المتفرة .

● والشرط النقابي بدوره يشير الى الاهمية البالغة للتواجد الحزبي الثوري في صفوف الطبقة العاملة . ففي العديد من الصناعات اثبت الوجود الحزبي والجبهيري اليسار الثوري انه قادر على ان يعوض - خلال ظرف تحرك عام - من غياب التنظيم والقيادة النقابيين . وتزداد اهمية الوجود الحزبي والسياسية الحالية، واذا كانت الصلة خافتة ما بين النضال السياسي والاقتصادي المباشر ، فلا شك في ان التطورات السياسية والاجتماعية ستحفز وعي العمال لضرورة الخروج من اطار المصنع والمشل الى اطار النضال الاشمل ، العمالي او الشعبي. ومنهل هذا الخروج سيعني بالضرورة زيادة وزن العناصر السياسية في نضال العمال . فالاضراب العام بالضرورة

الحر . كذلك فقد بين الاضراب العام الاخر ان هناك تفاوتا حادًا بين المواقف النقابية الرسمية لبعض الاضراب الديمقراطية ومواقع التحرك العمالي. ففي مقابل الطابع الحزفي لنقابات الاحزاب الديمقراطية كانت حركة الاضراب العام تنطلق وتتركز في المصانع التي تخضع لسيطرة القيادات البيينية المتخلفة غالبا . وهذا التفاوت يشكل ثغرة - مهمة اليسار الثوري بالدرجة الاولى ان يلغياها - تهدد مستقبل تطور النضال العمالي ، لو استمرت .

● لكن الشرط الموضوعي وحده لا يكفي . فاشكال التمثيل النقابية والسياسية للطبقة العاملة ظلم غالبا دورا حاسما في تطوير او كبح جماح حركتها. وتزداد اهمية الشروط النقابية والسياسية ايجابية وشعبية عامة - ان الحرف المتوسطة والصغيرة الحجم مع ما يؤدي اليه ذلك من اثر على وعيها وتقرنها على الجبهة والتحرك . ان الدور الحاسم الذي لعبه الاتحاد العمالي العام باعلانه قرار الاضراب العام - ولو ان قراره هذا انفذ على اساس هبة عمالية وشعبية عامة -

يبنىء باهمية الموقع النقابي على صعيد التحركات الشاملة . وهذه الاشارة ينبغي ان تكون حافزا جديدا للتشديد على اهمية النضال النقابي ، لا ضمن الغلات المحتلة نقابيا فحسب - وتلك المهمة الجزئية - بل لبناء الموقع النقابي الديمقراطي للغلات البروليتارية وشبه البروليتارية المتفرة .

● والشرط النقابي بدوره يشير الى الاهمية البالغة للتواجد الحزبي الثوري في صفوف الطبقة العاملة . ففي العديد من الصناعات اثبت الوجود الحزبي والجبهيري اليسار الثوري انه قادر على ان يعوض - خلال ظرف تحرك عام - من غياب التنظيم والقيادة النقابيين . وتزداد اهمية الوجود الحزبي والسياسية الحالية، واذا كانت الصلة خافتة ما بين النضال السياسي والاقتصادي المباشر ، فلا شك في ان التطورات السياسية والاجتماعية ستحفز وعي العمال لضرورة الخروج من اطار المصنع والمشل الى اطار النضال الاشمل ، العمالي او الشعبي. ومنهل هذا الخروج سيعني بالضرورة زيادة وزن العناصر السياسية في نضال العمال . فالاضراب العام بالضرورة

وزيادة الاجور العامة ردا على غلاء المعيشة الدور الاساسي في تحجير الاضرابات العامة او التلويح بها .

واذا كانت زيادة الاجور العامة مطلبيا دائم الالحاح بحكم ازدياد الغلاء ، فان إلغاء الصرف الكيفي يشكل احد الشروط الرئيسية التي لا بد منها لبلوغ مراحل اعلى في النضال العمالي . فعند نقطة الصرف الكيفي تتقاطع كل النضالات العمالية دون استثناء !

فالنضال الاقتصادي ان يجد نقطة ارتكازه الثابتة نسبيا الا في الثبات في العمل ، وحق العمل النقابي والعزبي سيبقى حقا شكليا فارغا ما لم يربع عنه سيف الصرف ، وكرامة العمال السحوقة تحت ضلّام الراساليين الصيدي الا مع إلغاء الصرف الكيفي.

ان القضاء على النضالات الاقتصادية والديمقراطية للعمال حول مطلب إلغاء الصرف الكيفي . وقد عبرت غلات منها في الاضراب الاخر عن النزوع نحو استنوار اضراب اليوم الواحد الى ان يتحقق إلغاء الصرف الكيفي . واذا كانت هذه الامكانية لم تتحقق فعليا فانها مؤثر الى نضالات قائمة اكثر اهمية والسى المطلب الذي سينتج هذه النضالات .

ان المهمة التي تواجه الطلائع العمالية والثورية هي اعداد الاسلحة السياسية والتنظيمية الضرورية لخوض مرحلة النضالات الجديدة . وفي هذا المجال لا بد ان يأخذ التحريض والدعاية لاشكال النضال الشاملة ومنها الاضراب العام ، وللمطالب الاساسية وأولها إلغاء الصرف الكيفي ، حيزا هاما من عملنا .

ان الطبقة العاملة تنفض عن نفسها غبار ربع قرن . غلثت الطلائع الثورية والمبالي انها اهل لهذه المرحلة الجديدة في حرب الطبقات في لبنان .

وأيلول ١٩٧٠ في الأردن ، ويأتي هذا التصدي للمقاومة ليحقق هدفا مباشرا لاسرائيل وللاستعمار وهو ضرب الثورة الفلسطينية بصفتها حلقة العمود الرئيسية ، ومنعها من ان تاخذ موقعها في مواجهة العدو الصهيوني ، وذلك من أجل توفير الاجواء لتحرير الحلول الاستسلامية التي ينشط في سبيلها الاستعمار الامريكي بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة .

ان الاحزاب والقوى التقدمية والوطنية في لبنان ، ان تضخ المخطط الجرم تحذر أشد التحذير من مفبة الاستقرار في تنفيذه ، وما يحبله هذا الاستقرار من خطر على استقلال لبنان وصلاحته وامن مواطنه ، وعلى المقاومة الفلسطينية ومجمل حركة التحرر الوطني العربية .

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان تدعو الجاهم الشعبية للتعايلى بدرجات اليقظة والاستعداد لخوض شتى النضالات من أجل ابطاء هذا المخطط ، والدفاع عن المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل ، وحشد كل الطاقات والقوى ضد العدوان الاسرائيلي وتأثير الرجعية الداخلية .

أزمة التعليم :

شروط الطرح الجماهيري واتجاهات البرنامج

القسم الأول : شروط الطرح الجماهيري
إذا كانت حركة الطلاب والمعلمين تشكو من القطاعية والتفاوت في النضج وتفتقر خلفها مشكلة التعليم الابتدائي — وهو القطاع الرئيسي — دون أن تطرحها فعلا ، فإن حل هذه العقدة ليس رهنا بالتطور الذاتي في الحركة — المذكورة وحدها — ذلك أن التطور الذاتي — وأن حكمته إلى هذا الحد أو ذاك قوانين خاصة به — يبقى ، هو نفسه ، رهنا بتحقيق عدد من المطالب يرتقي تحقيقها بالحركة إلى مستوى آخر .

إن يبرز ثقل التصفية الداخلية كله مثلا ما لم يفرض الزامية التعليم . وإن يكتمل طرح الوظيفة الاجتماعية للتعليم ما لم تسحق مفاصل رئيسية في التصفية الداخلية . لكن تحقيق هذا أو ذاك من الأهداف الكبرى لحركة الطلاب والمعلمين يستلزم النضال حركة جماهيرية قوية حول الهدف المذكور . هذا ما عانى منه الثائويون وتلاميذهم وأعلنه فصائلهم المتقدمة . لذا فإن التجاوز الفعلي للقطاعية والتفاوت وطرح مشكلة المرحلة الابتدائية — رغم إمكان خطوات قريبة في هذا السبيل — لا يستقيم مع بقاء حركة الطلاب والمعلمين في « ظرونها » الراهنة مع الدولة .

ما قدمته الأحزاب الديمقراطية

إذا قدمت الجماهير الشعبية حتى الآن لقضية التعليم ؟ قدمت طموحها إلى تعليم ابنائها ، بعد أن بات التعليم وسيلة للانفلات من اتهماء مؤكد . وهذا كثير . لأن أية سلطة — وإن وظفت التعليم في خدمة نظامها ، لا تستطيع أن تسقط هذا الظلم من الحساب . وإذا كانت الجماهير منقسمة على نفسها ، مستغلة مقهورة ، فإن ذلك لا يبطل زورتها الدائم في سياسة السلطة ولا مقاومتها الأكيدة — وإن كانت سلبية — للزاميات التي يفرضها عليها النظام . السلطة مضطرة دائما لمزج القمع بالسياسة أو للمعاينة بين هذا وذاك في موقفها من الجماهير .. ولو أن المسيرة اتخذت اشكالا تجهد في حفظ الامانة لمصلحة النظام القطاعية ، ولو أنها ترمي إلى تكريس الانقسام بين الجماهير والتشدد في قهرها والجماهير سبب ، دائما ، في انتسابات مسكر السلطة وفي تجاوز بعض اجنحته لمصالحه

مؤولية النقص الذاتي . فهو يمثل هنا في الكون أمام المطالب العامة التي تتحمل الدولة عبئها ويفرض تحقيقها مواجهة عامة مع هذه الأخيرة .

شروط وحدة الحركة الشعبية وعواملها

هكذا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام الشروط العامة لوحدة الحركة الشعبية واستقلالها . فنمو الأحزاب والتفتات وخضوعها لرقابة جماهيرية منظمة يفرض كسر الولاء الجماهيري القائم للقطاع الطائفي واكتشاف السلطة البرجوازية التابعة المستترة خلفه . والمعامل الموضوعي الذي يدفع الوضع الجماهيري في الحركة الطلابية . وهو أمر ليس جديدا رغم جدة الصيغة التي اعتمدها هذه المرة . وليس مرد هذا المعجز الذي تبديه الأحزاب الديمقراطية إلى عوامل ذاتية فقط ، رغم التقصير الذاتي الواضح الذي يستتبع قضية التعليم عن الإدارات اليومية لنشاط الأحزاب المذكورة (باستثناء نشاطها في صفوف الطلاب أنفسهم) بظل أصل المشكلة في المدى المحدود وليس هذا غرضا بطبيعة الحال للتقصير الذاتي. نأن احزابا ديمقراطية تجد نسبة عالية من اعضائها بين صفوف الطلاب وتلقى فيهم قاعدة متقدمة للنضال الوطني الديمقراطي ، مطالبة ، رغم اهمية الجهد الذي تبذله في تأطير الحركة الطلابية ، بتجاوز هذا النطاق نحو طرح قضية التعليم بين سائر الفئات التي يطالها النضال الديمقراطي .

وتجد التفتات نفسها ، هي الأخرى ، بصدد التعليم ، في وضع أدنى بكثير من وضع الأحزاب . فرغم الورد الموسمي لمطلب تخفيض القسط المدرسية وأسعار الكتب في بعض البرامج الثقافية ، ورغم حصول البعض من نقابات المستخدمين (الكهراء ، البرول ...) على منح تعليم ، يجوز القول أن التفتات لم تقدم في معركة التعليم مساهمة تذكر . وأصل المشكلة هنا أيضا هو في بنىة الحركة الثقافية ومدى جماهيريتها . فإن بقاء الاكثريّة من عمال الصناعة وبقاء العمال الزراعيين خارج الحركة المذكورة وغلبة « أرستقراطية » المستخدمين عليها وفيباب اتصالات الفلاحين تستثني أكثر الفئات معاناة من أزمة التعليم خارج النضال الديمقراطي المباشر . هذا لا يعني أن اكتساب الحركة

الثقافية صفة الجماهيرية وتغيير ميزان القوى بين صفوفها يضعها مباشرة في مواجهة أزمة التعليم . فهي ستواجه في البداية (وهي تواجه الآن) صعيدا من العمل المظلي لا يجد التعليم مكانا بارزا عليه (الأجور ، الثبات في العمل ، حرية العمل الثقافي ، الخ ..) . لكن توسع الحركة الثقافية نحو فئات كادحة بقيت خارجها حتى الآن وتسلم عمال الصناعة لزام القيادة فيها هما خطوتان على الطريق . فالنضال في سبيل ديمقراطية التعليم لن يقل طولا ، في أي حال ، عن النضال الوطني الديمقراطي كله . ولا يستثنى الوضع الراهن قيادات الحركة الثقافية القائمة ، هي أيضا ، من

الثانية ونتاج من الإقطاع التقليدي نفسه لم لم يكن قادرا على إنشاء علاقة ولا سياسي مع الجماهير . وكانت وسيلة لكبت التحرك الجماهيري وضبط الحركة الديمقراطية المنظمة في حدود الولاء هي التدخل المباشر والقمع . وإذا كان الطاقم الحاكم الآن لا يستبعد هذا ولا ذاك ، فإن عودته إلى فتح الإدارة أمام القطاع التقليدي هي عودة إلى ركيزة مجرية تفنى عن قمع دائم لم تعد تنجح قدرة الدولة على معالجة — ولو نسبية — لمشكلات الجماهير ولا وضع النظام المعوي في مواجهة القضية الوطنية . لكن العودة إلى الإقطاع التقليدي لا تستطيع أن تكون إلا خاتمة مترددة قصيرة الإنفاس . فالعوامل التي قامت عليها الشهابية (تضخم الإدارة ، تزايد وزن الدولة في الاقتصاد ، ضرورة تنظيم النمو الرأسمالي والتصدي لازماته ، الخ ..) ما زالت قائمة ولم يصف منها إلا عامل واحد — أساسي في الواقع — هو قدرة النظام على استيعاب الجناح « الحديث » من البرجوازية الصغيرة . لذا فإن الحكم القائم لا يستطيع السير قدما في تخريب الإدارة التي بناها الشهابيون وتعرضها حتى النهاية لصراعات الإقطاع السياسي وطامحه المناقص . وهذه الحالة إلى مؤسسات ادارية ذات حد أدنى من الفعالية هي الحاجز الذي يقف عنده نفوذ الإقطاع السياسي وفعاليته في استقطاب الجماهير إلى دائرة النظام ومنعها من اعتبار مصالحها الفعلية منطلقا لتنظيمها الذاتي . لهذا يضطر النظام إلى مزج هذا الاستقطاب الضعيف بقمع متزايد . ولا يستطيع الاستقطاب المذكور ولا الجمع أن يقسا طويلا في وجه عوامل موضوعية تكرناها أعلاه تلخص بها أزمة الرأسمالية التابعة وتنفذ الحركة الشعبية شيئا نحو تأهيل نفسها بالتنظيم المستقل .

تبقى ملاحظة . وهي أن ادراكنا للمرحلة الطويلة التي يقطعها هذا السياق (سياق أزمة النظام ونمو الحركة الشعبية) ينبغي أن يجنبنا الوقوع في وهمين متناقضين : أ — أن تعتبر المسافة التي تفصلنا عن قيام التحالف الطبقي المؤهل لحمل قضية التعليم شعبي راهن مع حركة الطلاب والمعلمين وعذرا لتكوير أجنحة هذه الحركة أو الهيئات الديمقراطية الأخرى عن استقطاب ذلك النشأين . فالمئات إلى تضام مؤقت ، في الظروف الحادة ، أو نسبي ، منافذ مفتوحة دائما . والعمل على توسيعها واجب من واجبات الحركة الديمقراطية .

ب — أن نصل إلى افتراض للمستقبل مواءمة إمكان الفزr الطاق للقوى الطبقيّة ذات المصلحة التي تحول دون نمو متوازن لقطاعات أو في سواء من أهداف الحركة الشعبية التعليم ، فالحزب يفرض حدودا على توسع التعليم ، عدا فرضها توازنا في خدمتها بين قطاعاته وضمونها مبعثا عليه . هذه الحدود هي ما يؤدي إلى التصفية . ولما كان التعليم طرح فعال لقضاياها ، وبينها قضية التعليم يبقى سؤال أيضا . ما الذي يجعل الحركة

الشعبية أوفر قدرة على طرح قضية التعليم من حركة الطلاب والمعلمين ؟ . والسؤال ساذج إذا اقتصر جوابه على الإشارة إلى ضرورة توسيع القوى الطبقيّة المناضلة لفرض ديمقراطية التعليم ووطنية . فهذا أمر بديهي. لكن العمال والفلاحين وسائر القوى الكادحة هم أيضا ذوو المصلحة في مطالب حركة التعليم وخاصة في أكثرها جذرية .. في الزامية التعليم الابتدائي والتكويلي وفي تعميم التعليم الرسمي وفي تنمية التعليم المهني وفي التصدي لسائر أشكال التصفية ، الخ .. وإذا كان يستحيل الآن أن ننصّر أشكال المساعدة — المتنوعة ،

التي تقدمها إلى حركة التعليم حركة شعبية متباكية ، وإذا كان يستحيل أن نحدد سلفا وضع الدولة وسياساتها آنذاك ، فإن الأمر الأكيد هو أن المساعدة المذكورة قادرة على أخراج حركة التعليم من موقع ثقل عليه الممارسة الدفاعية ، رغم اهيمته البالغة وما كسبه وما يستطيع كسبه من جولات محدودة .

القسم الثاني : اتجاهات البرنامج

ما هي سمات البرنامج الذي يكتل تأطير قوى الحركة الشعبية حول مطلب التعليم الوطني الديمقراطي ؟ لا شك أن الحركة الشعبية تصنع خلال نموها برنامجها العام الذي تجد قضية التعليم لنفسها مكانا بارزا فيه . لكن صياغة البرنامج سلفا — على أنه مشروع لا يجهد ولا يطوب — أمر يجيزه النضج الراهن لأزمة التعليم ولا يجادل وظيفة التكثف والإستقطاب وتحديد مقاييس النضال المرحلي التي يوظها . لا بد أن ينطلق البرنامج من وظيفة التعليم العامة في لبنان ، أي من كونه جهازا بين أجهزة الدولة الإيديولوجية ومن السياسة التعليمية التي تفرضها هذه الوظيفة والمواجهة الشعبية لها . ولا يحل التعليم حتى الآن موقع الغلبة القاطعة بين تلك الأجهزة . فالمعائلة السياسية وطامحه المناقص — وهذه الحالة إلى مؤسسات ادارية ذات حد أدنى من الفعالية هي الحاجز الذي يقف عنده نفوذ الإقطاع السياسي وفعاليته في استقطاب الجماهير إلى دائرة النظام ومنعها من اعتبار مصالحها الفعلية منطلقا لتنظيمها الذاتي . لهذا يضطر النظام إلى مزج هذا الاستقطاب الضعيف بقمع متزايد . ولا يستطيع الاستقطاب المذكور ولا الجمع أن يقسا طويلا في وجه عوامل موضوعية تكرناها أعلاه تلخص بها أزمة الرأسمالية التابعة وتنفذ الحركة الشعبية شيئا نحو تأهيل نفسها بالتنظيم المستقل .

تبقى ملاحظة . وهي أن ادراكنا للمرحلة الطويلة التي يقطعها هذا السياق (سياق أزمة النظام ونمو الحركة الشعبية) ينبغي أن يجنبنا الوقوع في وهمين متناقضين : أ — أن تعتبر المسافة التي تفصلنا عن قيام التحالف الطبقي المؤهل لحمل قضية التعليم شعبي راهن مع حركة الطلاب والمعلمين وعذرا لتكوير أجنحة هذه الحركة أو الهيئات الديمقراطية الأخرى عن استقطاب ذلك النشأين . فالمئات إلى تضام مؤقت ، في الظروف الحادة ، أو نسبي ، منافذ مفتوحة دائما . والعمل على توسيعها واجب من واجبات الحركة الديمقراطية .

ب — أن نصل إلى افتراض للمستقبل مواءمة إمكان الفزr الطاق للقوى الطبقيّة ذات المصلحة التي تحول دون نمو متوازن لقطاعات أو في سواء من أهداف الحركة الشعبية التعليم ، فالحزب يفرض حدودا على توسع التعليم ، عدا فرضها توازنا في خدمتها بين قطاعاته وضمونها مبعثا عليه . هذه الحدود هي ما يؤدي إلى التصفية . ولما كان التعليم طرح فعال لقضاياها ، وبينها قضية التعليم يبقى سؤال أيضا . ما الذي يجعل الحركة

المسيطرة وسلطتها ، فإن التصفية تطلّ أولًا طبقات الشعب الموجودة في موقع التناقض مع المسيطرة الطبقيّة القائمة . فهي إذن تصفية طبقية لا تعني أطلاق وهدم ، بل تعني الطبقات التي ينتهون إليها .

ولما كانت التصفية تواجه ، بطبيعة الحال ، مقاومة من الذين يتعرضون لها ، فإن السلطة تواجه هؤلاء بالقمع الذي يتراوح بين تقنين قمعي للعلاقات في مؤسسات التعليم وفرض بنية قمعية عليها ، بالتالي ، ويسين القمع المباشر للتحركات .

لذلك فإن البرنامج الشعبي للتعليم يقصدى للظواهر الآتية :

أولا : ملائمة التعليم مع علاقات الإنتاج القائمة وتوظيفه في إعادة انتاجها ، وتتم بوسيلة رئيسية هي فرض توازن معين بين قطاعات التعليم برهن مهارات الشعب المهارة غير المنتجة على المهارة المنتجة تبعًا لفعلية قطاع الخدمات . ويتبع هذا التوازن بين قطاعات التعليم ، طبعًا ، توازن في مضمون التعليم يقوم على الحشو وتغليب المواد ذات المنفعة الاجتماعية الهامشية .

ثانيًا : ملائمة مضمون التعليم مع الإيديولوجية السائدة . يتم ذلك بفرض نمط من الثقافة العامة يضع النظام الطبقي خارج البحث ولا يقدم أدوات لنقده أو يبرره حيث يلبس السياسة . فيكتب التاريخ بمقتضى مصلحة النظام وتخضع التربية الاجتماعية لمصالحه . أما عوامل هذا الاختصاص فهي خاصة بترويض الولاء للمعسكر الامبريالي الذي يواليه النظام واطهار العزلة اللبنانية عن الوطن العربي على أنها معطاة منذ الأزل وباقية إلى الأبد . وهي أيضا تكريس الوظيفة والمواجهة والولاء للسلطة القائمة واحترام مؤسسات النظام الاجتماعي ، من العائلة إلى العائلة إلى الدولة ، والدعوة إلى قبول الانقسام الطبقي واعتباره من معطيات الطبيعة الإنسانية وتوحيد الاستغلال والجمع بين تحقير العمل اليدوي ودعوة العاملين إلى الاخلاص في خدمة الطبقة المسيطرة . ومن عوامل الاختصاص الإيديولوجي نفسها ، أخيرًا ، طمس التناقض الطبقي وتقديم تعاضل الطوائف وتنافسها على أنه الصيغة المثلى للتضامن الاجتماعي واعتبار التجارة والهجرة رسالة خالدة للبنانيين ونبذًا من دحر التبعية والتخلف والاستغلال في وطنهم . ويؤثر التعليم والثقافة الجانب الأهم من وظيفة التعليم الإيديولوجية .

فهو مكان اللقاء الأول بين التعليم والطائفة وهو أهم المراكز التي تتفعل للإمبريالية والنشأين في موقعها من التعليم ، تكريس المهارات المحلية التي تحتاج إليها الإمبريالية في لبنان وفي أقطار عربية أخرى .

ثالثًا : التصفية : وهي تعبر عن حاجتي النظام المذكورتين أعلاه . فاستبقاء الجبل هو نوع من الاختصاص الإيديولوجي . وإعادة الصوف تاجيل لوصول المعلم إلى سوق العمل . والإسقاط من دائرة التعليم بإكرا تخفيف لضغط المعلمين على مواقع الامتياز الطبقي . ويتم التصفية على ثلاث مراحل :

أ — قبل دخول المدرسة : ووسيلة ذلك هي لا الزامية التعليم ولا مجانيته وتقصير مؤسساته عن استقبال التلامذة جميعا وترك القطاع الأوسع منه لتحكم التجار ومستثمري الطائفة ومنهجي التعليم الديمقراطي من أجنب ومحلين ، وعدم توفير المخرنة للمعلمات الشعبية لتتمكن من إرسال ابنتها إلى المدرسة .

ب — أثناء الدراسة : بإبعاد الحاجز عن الثقافة والمهارة الشعبيتين ويفرض نظامًا للانتخابات لا يمتحن ، في عدد من المواد

سوى براعة التعبير البرجوازية ويقوم على الصدقة في مصاد أخرى ، ويفرض اللقطة الأجنبية منذ المرحلة الابتدائية وتغليبها في سائر المراحل ، وينعكس الطلاب الفقراء من التفرغ واعتبارهم خارج القوى المنتجة ويفرض تجهيز ذي مستوى بالغ التلني على مؤسسات التعليم الشعبية وتاطرر يؤتي به عديم الكفاءة التربوية ، في الغالب ، ولا يبذل أي جهد فعلي لرفع كفاءته .

رابعًا : القمع : وهو يبدأ بالقمع الإيديولوجي المشار إليه أعلاه والمتمثل هنا خاصة بالعلاقة التعليمية بين التعلم والمعلم وبمضمون التعليم عامة وبير التركيب الإداري للمؤسسات وتوزيع السلطة فيها ويتعويق التنظيم الديمقراطي وشل فعاليته وينتهي بالقمع المباشر .

محاولة برنامجية

والبرنامج الوطني الديمقراطي في التعليم هو الذي يقصدى لهذه الظواهر الأربع منطلقًا من التناقض بين جماهير الشعب والنظام القائم محددًا لحركة الجماهير هدفًا هو إقامة نظام وطني ديمقراطي للتعليم يتم اعداد شروطه في هذه المرحلة ويرسي بناؤه بعد الثورة الوطنية الديمقراطية . لذا فإن اتجاهات البرنامج المذكور هي تعبر عن مقاييس المواجهة مع كل من الظواهر الأربع أعلاه . هذه الاتجاهات هي التالية :

أولا : في التصدي لعلاقة التبعية بين النظام التعليمي القائم ونمط الإنتاج المسيطر ، تناضل الحركة الوطنية الديمقراطية :

أ — لتحقيق توازن جديد بين قطاعات التعليم بغلب المهارة الانتاجية بمستوياتها كلها والمهارة اللازمة للخدمة الاجتماعية الشعبية على المهارة الموقفة في سوق الخدمات التابعة. ب — لفرض مضمون جديد للتعليم العام أو الفكري يزيل منه الحشو والمواد القطوعة الصلة بالثقافة الاجتماعية في معناها الواسع الميمني والفكري والفني ، ويصلحها مواد ذات صلة بقضايا الجماهير ، على اختلافها .

ثانيًا : في التصدي لوظيفة التعليم الراهية إلى تقنية الإيديولوجية المسيطرة وتكريسها ، تناضل الحركة الوطنية الديمقراطية :

أ — لتعميم المواجهة التقنية لمناهج التعليم التي يعرضها النظام والمعلم على تفريرها في اتجاه يجرد النظام تدريجيا من قدرته على فرض الإيديولوجية غير الشعبية ولتقديم أدوات مفصلة عن حياة الجماهير ومن حيث تكوينه ثقيا مؤسسات نخوية يتم فيها اعداد انتاجات

النظام العليا وتقدم « نزوات الريع » على أنه غاية في ذاته ويستعمل لتغطية الإهمال الفادح في تجهيز مؤسسات التعليم الشعبية وتأطيرها ، ومن حيث ترويضه لإيديولوجية الطائفة والتجارة وما يتصل بها من عزلة عن الشعوب العربية وتعبية للإمبريالية واستغلال وقهر ، الخ .. وما تفرضه من تكريس أيدي للنظام القائم .

ب — لادحاث « مناطق محرة » في نظام التعليم يمارس فيها التعليم الحاد وتتم فيها إيديولوجية الجماهير الثورية ، كانت هذه المناطق مدارس حرة تمارس تعليمها على هامش نظام التعليم أم نوادي ومراكز ثابتة أو مؤقتة للبحث والنقاش أم دورا ثورية للنشر أم وحدات ثورية نحو الأمية الخ ..

ج — لفرض التعليم الخاص الطائفي أو الإثني أو الأرستقراطي وفرض رقابة شعبية منظمة يتولاها الملون والطلاب والمعلمون على مضمون التعليم الرسمي العام .

ثالثًا : في التصدي للتصفية الطبقيّة على صعيد التعليم ، تناضل الحركة الوطنية



١ - لفرض الزامية التعليم ومجانيته ، للفتيان والفتيات ، حتى سن الخامسة عشرة ولتعميم التعليم الرسمي ، وتحقيق منع التعليم للعاملين واستيعاب التعليم التجاري الشعبي خاصة - في قطاع الدولة .

ب - لفرض مناهج متنوعة تنوع المهام الشعبية والحاجات الوطنية ولاستيعاد الحشود ولإلغاء اللغة الأجنبية من المرحلة الابتدائية وتغليب اللغة القومية عليها في سائر المراحل وتزويد المواد العلمية والأدبية لإبعاد نظام الانتحان عن الخط ومقياس الرونة التنظيمية وتحكم المصححين وتوفير شروط التفرغ للطلاب وشروط استكمال الناهيل المهني وكسب الثقافة للعاملين ولإعتبار الطلاب عاملين قيد الإعداد وتلصين التجهيز في مؤسسات التعليم الشعبية ورفع كفاءة الهيئة التعليمية فيها وأحداث رقابة ذاتية وطلاوية وشعبية على انتاجتها .

ج - لتحويل النظام امام الجماهير مسؤولية بطالة المتعلمين ورفض القبول بحدود سوق العمل ذريعة للتقصية الطبقية المسيطرة ، واستكمال الملاكات اللازمة التي يسهل النظام استكمالها في سائر المرافق ذات النفع الشمبية (التعليم ، الصحة ، الخ ...) .

د - لتضيق يد التمدد في التمتع بتنازل الحركة الوطنية الديمقراطية :

١ - لكسر علاقة الطاعة الأبوية بين المعلم والمتعلم وبين الرئيس والمرؤوس في مؤسسات

قضية الاجارات

الحركة الشعبية تضدى للمشروع الحكومي المشروع يجسد خضوع السلطة لمصالح كبار الملاكين

بعد تمديد قانون الاجارات الصادر سنة ١٩٦٧ أكثر من مرة ، وبعد مطالبات عديدة من قبل الحركة الشعبية ، وأمام الحاجة لإعادة تنظيم مسألة الاجارات ، أصدر مجلس الوزراء مشروع قانون أحاله على مجلس النواب مع ضغوط لتبريره بسرعة دون إعطاء أية مهلة لدراسته واقتراح التعديلات اللازمة عليه من قبل الحركة النقابية والأحزاب التقدمية ، وكافة الهيئات الشعبية .

— واية نظرة خاطفة الى مواده تكشف عن سوء نية الحكومة من وراء تبريره ، فقد اتى المشروع خلوا من أية مادة تلزم المالكين بتخفيض الاجارات سواء كانت عادية أو نعمة لا بل أقر زيادة من ٥ الى ١٥ بالمئة على الاجارات المعقودة قبل عام ١٩٦٣ . وكشف هذا النص جزئية المكسبات التي تضمنتها

التعليم وفرض مقياس حرة ، متكافئة ، فردية وجماعية ، بين جميع الفئات ، تطلق مبادئهم وترفع طاقاتهم على الانتاج وتشرك كل فريق في محاسبة اعضاءه .

ب - لفرض حق التعبير والنشر والاضراب والنظائر والعمل النقابي والسياسي والدعوة اليه داخل المؤسسات وخارجها ، للعاملين في التعليم والمستفيدين منه ، ولتسهيل ممارسة هذه الحقوق .

ج - لتعميم صيغة التنظيم النقابي وإنشاء الاتحادات النقابية في قطاعات التعليم جميعا ، للمعلمين والمتعلمين ، ولتجاوز النزعة القطاعية وحالة التفاوت ، تدريجيا ، بين الحركات المناضلة في حقل التعليم ولدمج نضالها في النضال الوطني الديمقراطي العام ، مع نمو هذا الأخير ، ولتوظيف قواها في الدفاع عن مصالح الجماهير العامة .

عدا هذا كله ، تجد المطالب الشعبية الديمقراطية العام وتخرج ، نسبيا ، من حدود قضية التعليم نفسها . لذا لا تطرحها هذه الاتجاهات البرنامجية مباشرة ، اما غابتنا من الاتجاهات نفسها ، فلم تكن حصر المطالب بل تصنيفها وطرح الاهداف العامة الناشئة عنها . وقد حاولت اتجاهات البرنامج هذه ان تزواج قدر المستطاع بين الدقة والرونة والا تعتمدى درجة التحديد التي ينجحها الوضع الراهن لحركة التعليم ولازمته . وهي ، على أي حال ، مطروحة للنقاش .

(انتهى)

القوانين الاستثنائية

صدر أول قانون استثنائي سنة ١٩٢٨ ثم اعقبته مجموعة قوانين أخرى وضعت قيودا على حرية التعاقد في مسألة الاجارات وكان أبرز هذه القيود تحديد اصول الاسترداد والإخلاء وتعيين محكمة خاصة للفصل في قضايا الاجارات . ثم كان قانون ١٩٦٧ الذي أقر تخفيضا على الاجارات المعقودة بين ١٩٦٢ و ١٩٦٧ . وبالطبع لم تخرج هذه القوانين عن القاعدة الأساسية انما اكتفت بفرض بعض القيود التي قابلتها من الجهة الثانية نصوص مجففة كزيادة الاجارات المعقودة قبل ١٩٤٣ حيث وصلت الى ٢٠٠ و ٤٠٠ بالمئة

وإقرار بدعة الإئينة الفخمة بدعة البناء الفخم

وكان أبرز ما نصت عليه القوانين الاستثنائية كقبال للمكسبات هو إقرارها بدعة الإئينة الفخمة ثم أخرجها من نطاق نصوص القانون الاستثنائي أي أعادتها الى نطاق حرية التعاقد المطلقة . ولم يبق أثر حرية التعاقد في الإئينة الفخمة عند حدود إبعاد جزء من الإئينة عن قيود القوانين الاستثنائية بل تعداه الى التأثير على الاجارات الحكومية باصول القانون الاستثنائي بحيث دفعتمها الى الارتفاع لتلتحق بإجارات الإئينة الفخمة المرتفعة جدا وبذلك أصبح مقياس بل الاجار العادي هو بدل ايجار البناء الفخم .

كما ان اثر حرية التعاقد في الإئينة الفخمة يبدو واضحا باتجاه تحويل الرساميل الى الاستثمار في الإئينة المذكورة على حساب استثمارها في الإئينة المتوسطة التي يستطيع اصحاب الدخول المتوسطة والحدودة دفع بدلات ايجارها ، والتي ساهم تطورها على مدى طويل في معالجة أزمة السكن نفسها .

ارتفاع كلفة البناء

● وإذا كانت سياسة السلطة تجاه مسألة الاجارات تساهم برفع البدلات فنان المشكلة تجد أصلها في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يدفع كلفة البناء الى الارتفاع بصورة مضطردة نتيجة التحاققه

بالسوق الرأسمالية العالمية التي نستورد منها مواد البناء ذات الكلفة المرتفعة كالتجهيزات الصحية والمواد الأولية المصنعة التي تعتمد بعض المعامل في لبنان تحويلها وتقطيعها كالحديد والالنيوم ووسائل التدفئة والتبريد وغيرها من المواد التي يتوجب وجودها بصورة أساسية في البناء الفخم . وهذه تدفع بدورها كل مواد البناء المصنوعة في لبنان والتي تستعمل في كل الإئينة العادية منها والفخمة الى الارتفاع وإذا أضفنا الى كل ذلك الارتفاع الهائل الذي أصاب سعر الأرض المساهمة على حساب مصالح اوسع جماهير المستاجرين ويؤكد في الوقت نفسه سياسة الحكم المعادية لقضايا الشعب المعيشية ، والتي ترجع أصولها في مشكلة الاجارات الى سنة ١٩٢٥

العقد شرعة المتعاقدين

في تلك السنة اخضعت الحكومة مسألة الاجارات الى القانون العادي ، قاننون العقود والموجبات الذي ينص على قاعدة : « العقد شرعة المتعاقدين » حيث تحكم الملك بموجبها بفرض العقد الذي يرفقه استنادا الى قدرته المطلقة في تقرير عنصر العقد الاساسي وهو بدل الاجار . وحيث برهن تطبيق هذه القاعدة التي تستند في الأصل الى قاعدة العرض والطلب الاقتصادية عن الاستفسال البشع لحاجة المواطنين الى مسكن يابويهم وعن تفاقم مسألة الاجارات وتحويلها الى مشكلة اجتماعية اضطرت السلطات تحسب ضغط الحاجة لمعالجتها الى اصدار القوانين الاستثنائية .

وإذا كانت مشكلة الاجارات تجد أصلها في طبيعة الاقتصاد اللبناني الذي شرع لحرية الاستيراد ولتحكم الرأسماليين من تجار وصناعيين ومقاولين بحية أغلبية اللبنانيين ، وإذا كان الحل الجذري بالتالي هو في تغيير هذه التركيبة الاقتصادية ، وإذا كانت هذه المسألة ليست في متناول الحركة الشعبية في الوقت الراهن ، فانه من الممكن حاليا التأثير على سياسة الحكومة بحيث لا تأتي مطابقة بصورة مطلقة لمصالح كبار الملاكين العقاريين وأصحاب الشركات العقارية المساهمة ،

وبحيث تأخذ في الحسبان مطالب جموع المستاجرين في تخفيض الاجارات وتخفيض كلفة المعيشة بصورة عامة ، دون أي توهم من قبلنا بإمكان تعديل السياسة المذكورة تعديلا كبيرا . هذه السياسة التي اتى مشروع قانونها الأخير يكشف رغم المطالبات الشعبية بتخفيض الاجارات عن تغليب مصالح كبار الملاكين على مصالح أغلبية اللبنانيين مع ما تضمنه من بعض التحديدات المطلوبة حول تشديد شروط مواصفات البناء الفخم وتعميؤات الإخلاء وذلك لامتناع وتطويق كل احتمالات تحرك شعبي يطالب بوضع حد لارتفاع الاجارات وتخفيضها .

وبالفعل تمكنت الحركة الشعبية سابقا من اجبار الحكومة على إعطاء بعض المكسبات وبإمكانها حاليا ان تنتزع المزيد من المكاسب إذا تمكنت بالطبع من جمع صفوفها وتوجيه نضالها بقوة وحزم .

وفي هذا السياق تأتي مبادرة لقاء الاحزاب التقدمية والوطنية والهيئات العمالية والنسائية الى قيادة تحرك شعبي من أجل :

١ - توفيق تمرير مشروع الحكومة

٢ - تخفيض الاجارات بنسبة ٢٥٪

٣ - عدم زيادة الاجارات المعقودة قبل ١٩٤٣ والتي ازدادت بما فيه الكفاية ؛

٤ - وزيادة الرسوم والضرائب على الشقق التي تبقى فارغة أكثر من ستة اشهر

ببدل سنوي يعادل نسبة معينة من كلفة بنائها . والجوء الى مصادرتها لتأجيرها بعد انقضاء المهلة المذكورة .

٥ - الاسراع في تنفيذ مشاريع المساكن الشعبية .

فلسطينيات

الأراضي المحتلة

الخلافاث بين زعماء إسرائيل حول مصير الاراضي المحتلة

دار في خلال الشهر الماضي نقاش بين الزعماء الاسرائيليين حول مصير الاراضي المحتلة (١٩٦٧) ، وباني هذا النقاش في سياق النزاع الذي بدأ بين القادة الاسرائيليين على خلافة منصب رئيسة الوزراء بعد أن أعلنت غولدا مائير عن عزمها في اعتزال السياسة بعد الانتخابات القادمة والتي ستعقد في خريف ١٩٧٢ . والجدير بالملاحظة ان إبراز وتضخيم حجم الخلافات بين زعماء إسرائيل من قبل أجهزة الدعاية الاسرائيلية جاء بعد اعادة انتخاب نيكسون رئيسا للولايات المتحدة وفي ظل جو سياسي نشط فيه الإشاعات حول مناورة أمريكية جديدة لتسوية النزاع في المنطقة العربية والنقاش حول مصير الأراضي المحتلة بين كبار المسؤولين الاسرائيليين ليس بحد ذاته حدثا يستحق الاهتمام أو الجدية . الا أن جممل الظروف التي أحاطت بهذه المناقشات تستدعي تسجيل الملاحظات العامة التالية :

١ - أظهر النقاش ، بشكل صريح واضح ، ان هنالك إجماعا بين رجال الحكم أنفسهم وداخل حزب العمل الحاكم ، على ضرورة التوسع على حساب المناطق العربية المحتلة أما الخلاف في الرأي فيدور حول كمية ونوعية المناطق التي يجب ابتلاعها . ان المسألة من وجهة النظر الاسرائيلية ، لا تدور حول الانسحاب أو عدمه ، بل هي مسألة «تنازل» عن أراضي محتلة أو عدم تنازل .

٢ - ان السبب في التردد الرسمي على ابتلاع جميع الأراضي العربية ينبع من خوف حكام إسرائيل من تحول إسرائيل مع الزمن الى بلد ثنائي القوية بسبب وجود مليون ونصف عربي في هذه المناطق واحتيال ارتفاع نسبتهم بسبب التكاثر الطبيعي . فلا أحد من المتنافسين يدعو الى الانسحاب الكلي من هذه المناطق . وحتى دعاة الانسحاب الجزئي يشترطون الانسحاب وفق « حدود آمنة » يعترف العرب بها ، ويوقعون عليها .

٣ - تميز النقاش كذلك بتجاهل كامل لرأي أهالي الأراضي المحتلة العرب من جهة وبعدم اكتراث لواقف الدول العربية الرسمية من جهة أخرى . أي ان إسرائيل تتعامل مع المناطق العربية المحتلة وكأنها قضية اسرائيلية داخلية .

ان سمات النقاش هذه تستند الى طبيعة الصهيونية كحركة استعمارية استيطانية توسعية عنصرية . فتوسيع رقعة الأرض التي تسيطر عليها إسرائيل تفرضه السياسة التوسعية للصهيونية ، وتوسيعها لتحتوي أقل ما يمكن من السكان العرب تقسره الطبيعة الإجلائية العنصرية للصهيونية ، وأما التجاهل الكامل لرأي المواطنين العرب اهالي البلاد فينبغي ان الجدا التي قامت وتستمر عليه السياسة الصهيونية وهو تجاهل وجود شعب فلسطيني عربي أولا ورفض الاعتراف بهقه في تقرير مصره ثانيا .

عربي اضافي لدولة إسرائيل) . . وتعيد هذه المخاوف الى الإذهان فلسفة « العمل العبري » العنصرية التي اشترك في تنفيذها سايير بنفسه في سنوات العشرين عندما قام بتنظيم دوريات حراسة قرب البيارات ضد العمال العرب .

أما-يفال ألون (نائب رئيسة الحكومة ووزير التعليم) فبدعو الى استقلال ما يسميه بالفنرة الانتقالية التي تمر بها المنطقة اليوم لخلق حقائق ثابتة من ناحية اقليلية وخلق شبكة علاقات بالسكان العرب والدول المجاورة . ان فكرة « الدولة اليهودية » مع اكثرية يهودية ساحقة هي أساس منطلقات كل من سايير وآلون وناقشهما مع دايان . ان الخوف من البيع السكاني شكل الأساس الذي يقوم عليه مشروع ألون الذي يقضي بضم مناطق الى إسرائيل بدون سكان ، وهذا الاعتبار هو ما أطي التفرجات الجغرافية التي تميز بها المشروع . وآلون من مؤيدي فكرة الاتحاد الفدرالي الاردني - الفلسطيني مع تحفظ مطلق حسب قوله تجاه مشروع الملك حسين ، ويؤيد هذا الرأي زعيم الحزب الليبرالي المستقل موشيه كول . كما أظهر ألون موقفنا ايجابيا من الكيان الفلسطيني وقال انه « ينبغي الى الذين يعتقدون ان الظروف التاريخية تساعد على تكوينه ، حتى اذا لم تكن له جذور عميقة في التاريخ » (١) ان ما يريده ألون هو الوصول الى تسويات اقلية واتفاقات تمنح إسرائيل حرية الوصول الى كل الأراضي العربية المحتلة من دون ان تشرف إسرائيل اشراقا مباشرا عليها كلها (استعمار غير مباشر) .

ويعبر المعلقون الاسرائيليون رأي غولدا مائير الذي يرفض خلق اقلية عربية كبيرة في



إسرائيل بمثابة رفض لاأفكار موشيه دايان وشيمون بيريز . ويبدو أن غولدا مائير تريد خارطة تشبه الى حد ما ، الخارطة التي رسمها ألون في مشروعه الشهر مع مزيد من الأرض . فهي لا تريد دولة ثنائية القومية ، دولة تكون معها دائمة قلقة « هل الطفل المولود ، يهودي أم غير يهودي ؟ » . انهارت دولة ذات اكثرية يهودية حاسمة .

ومن جهة أخرى فقد أيد بارليف (وزير التجارة والصناعة) السياسة الحالية - الأراضي المحتلة ودعا لزيادة الاستيطان في هذه الأراضي . وقال « أنا لا أستطيع أن أرى أي حل سياسي تصنع في أطراف محطات جبارك بين هذا المكان (إسرائيل) ونهر الأردن . أنا لا أرى أي حل سياسي لا يستقيم خلاه أي مواطن من الأراضي العربية القدوم والعمل هنا ، وأنا لا أرى أي حل سياسي لا يستطيع خلاه أي يهودي الاستثمار أو اجراء نشاط في الأراضي الدارة » . واقتراح بارليف فرض ضريبة

ملائية على المنتجين وأصحاب المصانع في الأراضي العربية وذلك لمنع المنافسة مع المنتجين في إسرائيل . فمن الواضح ان ان الخلاف بين قادة الاحتلال هو خلاف يقبل عليه الطابع النظري أولا وينطلق ، ثانيا ، من مقومات الصهيونية نفسها وهي : التوسع ، والعنصرية ، والاستعمار بانواعه المعروفة . ان الخلافات بين زعماء إسرائيل هي في الواقع تبايزات طفيفة حول أسلوب تنفيذ المخطط الصهيوني لتحقيق أكبر ما يمكن من أهدافها مجتمعة . أي ان العملية الصهيونية تسعى لتحقيق أكبر قسط من التوسع بدون أن يؤدي هنا الى الإخلاءلبناء الدولة الاسرائيلية العنصري . ان ما تتجاهله تماما النقاش الإسرائيلي هو الواقع الاقتصادي الذي خلقته إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة . فقد تم فعلا خلق وضع تبعي للاقتصاد العربي الحذل - على طريقة تقسيم العمل الامبريالي على الصعيد العالمي - يخدم الاقتصاد الاسرائيلي . فقد غزت إسرائيل السوق العربية في الأراضي المحتلة بما قيمته - حسب المحطات الاسرائيلية الرسمية - ١٤٦٤٤ ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧١ . لقد أصبح الحجم الكلي التجاري بين إسرائيل والمناطق المحتلة يوازي أكثر من ثلث تجارة إسرائيل الخارجية (باستثناء المس والحشيشات) . هذا بالطبع عما تريحه إسرائيل سنويا من استثمارها لليدي العاملة اليهودية (ما يقارب من ١٠٠ ليرة اسرائيلية) ومن استثمارها للقبول العربي في سناء ، (٨٠ مليون دولار سنويا) . فمن المؤكد اذا ان إسرائيل في الأراضي ما دامت وبعض ارادتها بهذه الأراضي ما دامت تستفيد منها هذه الفوائد الاقتصادية ، هذا عدا عن الفوائد السياسية والإستراتيجية التي يوفرها لها وجودها في الأراضي العربية المحتلة .

ان هذا يعني لإبراز مدى ما وصلت اليه أجهزة الاعلام العربية التي روجت لهذه المناقشات وصفتها بأنها صراع على السلطة وبأنها تعكس « أزمة » الاحتلال التي تعيشها إسرائيل . ان اخطار تصور كهذا - تكمن ، بالنتيجة ، في الترويج للمنطق الاسرائيلي الصهيوني الذي يقول بأن سلطات الاحتلال هي صاحبة الحق في تقرير مصير الأراضي المحتلة ، والذي يخفي ويبطس الحقائق الاستعمارية التي ما انفك العدو يخلقها منذ عام ١٩٦٧ ، الا ان اخطر ما يجعله الترويج لهذا المنطق ، في الظرف الحالي ، هو انقاس الحال أمام القوى العربية المخاضلة لقبول أية مبادرة أمريكية جديدة تحت ستار تعمييق التناقضات الاسرائيلية الداخلية . ليس هنالك أزمة احتلال وإنما أزمة يعاني منها شعب يعيش تحت الاحتلال .

ان الموقف الوطني السليم تجاه جميع المناقشات داخل الاحزاب الصهيونية ، مهما اختلفت درجة التمايز بينها هو الموقف الرافض لنقلات هذا النقاش من أساسه . ان هذا الموقف ينبثق من كون إسرائيل مجتمع استيطاني استعماري يتناقض وجوده مع وجود الشعب الفلسطيني العربي وحقه في تقرير مصره ، ومجتمع يلعب دور مقلب قط الخطر الحقيقي الآن يكمن في كون سياسة الاحتلال الاسرائيلية الحاكمة التي يجبري تنفيذها سياسة هدنها التوسع الاقصي وهي سياسة لا يمكن التصدي لها من طريق التكتيكات الدبلوماسية العالية في المنطقة العربية . ان بل عبر طريق التعتبة الشعبية المسلحة والاعتداد لخوض معارك طويلة مع عدو قومي شرس .

سميح عاشور



تقيّم عام للحركة الطلابية المصرية وعلاقتها بالمسألة الوطنية والحريات الديمقراطية

تحتل المسألة الوطنية مكانة خاصة في تفسير الأحداث والأوضاع السياسية . والواقع أن تازم المسألة الوطنية في مصر هو أهم المفاتيح التي تفسر أسباب تصاعد الغضب والتبلل والتحرك في الحركات المصرية في هذه المرحلة بالذات . **النصرية والمسألة الوطنية :** فقد استطاعت النصرية ، في تمثيلها لمصالح ومطالب الطبقات الوسطى والبرجوازية الصغيرة المصرية وعملها لإزاحة المعوقات المختلفة أمام طريق النمو الرأسمالي، أن تدرك خصوصية المسألة الوطنية في مصر الأمر الذي اكتسب النصرية شعبية كاسحة داخل وخارج مصر ، وهيا بالتالي الشروط السياسية للحركة الشعبية المستقلة .

لقد استطاع النظام المصري في الخمسينات وحتى أواخر الستينات من مصادرة الحريات الديمقراطية و « تأميم » الصراع الطبقي سياسيا لفترة من الوقت . وقد ساعد النظام على تحقيق هذه المهمة عاملان أساسيان :

١ - تناقض النظام بشأن مصموده

السياسي ، أثناء محاولته لإزاحة المعوقات الاقتصادية والسياسية أمام الطريق الرأسمالي الوطني ، مع المصالح والسياسة الإمبريالية في المنطقة مما أضفى عليه طابعا تقديميا وطنيا واضحا أكسبه تأييد الجماهير المصرية والعربية .

٢ - ضعف الحركة الشيوعية التقليدية في مصر على الصعيدين الجماهيري والتنظيمي وطفنان الخط التحريفي على أهم وأكبر المنظمات الشيوعية المصرية وقتذاك (الحركة الديمقراطية للتحرور الوطني) « حدثو » .

الا أن تناقض النظام النسبي مع القوى الإمبريالية والصهيونية والانظمة الرجعية قد بدأ يخف تدريجيا في الستينات (سياسسة مؤتمرات القمة ورفع شعار « وحدة الصف » مع الرجعية العربية ، بدل شعار « وحدة الهدف » في المرحلة السابقة) ، بعد أن استكملت بورجوازية الدولة المصرية سيطرتها على وسائل الإنتاج الأساسية اثر تأميمات عام ٦١ .

وقد جاءت هزيمة حزيران لتؤكد عجز النظام ، بقواه الطبقية البرجوازية ، عن خوض الحركة الوطنية حتى النهاية والحفاظ على المكتسبات ، كما فضحت هذه الهزيمة الكثير من شعاراته وسياساته الديماغوجية في هذا الصدد ، وأدت بالتالي إلى التقليل من هيبة الوطني .

وهنا لا بد من القول أن رحيل الرئيس عبد الناصر المناجي ، الذي ارتبط بأذهان الجماهير بمرحلة تناقض النظام النسبي مع القوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية ، قد ساهم في المزيد من أضعاف الهيبة الوطنية للنظام ، وخصوصا بعد ارتفاع معدل سياسة التهاون والتنازلات في عهد السادات عن المرحلة الناصرية السابقة بشكل واضح .

والحقيقة أن بوادر انحسار قبضة النظام الإيديولوجية والسياسية عن لجم الحركة الشعبية كانت قد أخذت في الظهور حتى أثناء وجود عبد الناصر نفسه عام ١٩٦٨ وذلك أثر تظاهرات العمال في حلوان والطلبة في القاهرة احتجاجا على الأحكام الصورية التي صدرت بحق الذين قدمهم النظام كمسؤولين عن الهزيمة « العسكرية » كشيء فداء لبعض سمعته وهزيمته كنظام (متناسيا أنهم كانوا من أهم أعمدته وركائزه السياسية) . كما قامت أيضا التظاهرات في المنصورة والاستكندرية عام ١٩٦٩ .

الا أن التحركات الجماهيرية أخذت في التصاعد أبان عهد السادات بعد أن تكشف أمام الجماهير أكثر فائتر سياسة العجز والتخاذل وعدم الحسم في « عام الحسم » ! وزيف كل الشعارات الوطنية والاجتماعية التي كان يرغمها النظام « كالأشتركية » و « الديمقراطية الحققة » وذلك في كافة المواقع والجلالات الاقتصادية والسياسية . كما تبين لها الوجه الحقيقي القمعي البوليسي للنظام بشكل سافر بعد سقوط ٤ قتلى وعشرات الجرحى في قرية أبو كبير وقمع الاضراب العمالي في حلوان واعتقال مئات في قرية كميشيش عام ١٩٧١ . وأخيرا موقفه القمعي من الحركة الطلابية الأخيرة عام ١٩٧٢ ، وتجاهله لمطالبها الوطنية .

وهكذا لم يعد لجم التحركات الجماهيرية والحريات الديمقراطية بالتبسيط والوطنية وادعاء الاستعداد للمعركة أمرا واردا . فحدود وطنية النظام باتت واضحة أمام عين الجماهير بعد سلسلة الاكاذيب المتوالية ، فهي حدود الفأورة والساومة بغية سمي البرجوازية للحفاظ والاستئثار بالسلطة وتظلمها إلى حل المسألة الوطنية من منظار مصالحها الطبقية الانانية الضيقة ،

(أكثر من منظار الحفاظ على أرض الوطن واستقلاله) ، أي بمعنى آخر انها تسعى للحفاظ على مصالحها الحيوية دون تعريضها للخطر لا على يد القوى الإمبريالية والصهيونية ولا على يد القوى الشعبية . ومن هنا ينبع بالفعل منطق العجز والنازق السياسي الاناسي للنظام .

فهو يخشى على مصالحه من حركة الجماهير بقدر خشيته ، من الاستسلام للمدو الإمبريالي والصهيوني . ويطلق النظام نفسه على هذه الحالة من المراجعة « حالة اللاحرب والاسلم » . **طبيعة الحركة الطلابية وقواها السياسية :**

انطلقت الحركة الطلابية ، في البداية ، كردة فعل عفوية مباشرة على خطاب السادات بعد انتهاء « عام الحسم » ، فكانت التعبير المجسد لنفحة الشعور الجماهيري الوطني المصري العام على النظام . الا أن الحركة اتخذت بعد انطلاقها ابعادا سياسية ناضجة نتيجة سيطرة « الاتجاه اليساري » على مسار حركتها واهدافها .

وهنا نجد الإشارة إلى أن الطلاب ، بوجه عام ، لا يمثلون واقعا طبقيا متجانسا (يحكم موقفهم الهامشي من عملية الإنتاج) ، نتيجة لتباين أصولهم الطبقية وغلبة العنصر البرجوازي الصغير . وعلى هذا فإن حالة النخبة العامة بينهم يمكن أن تتجاهلها قوى اليسار أو قوى اليمين تبعاً للجو السياسي العام من جهة ، وتبعاً لدى فعالية ونشاط أي من القوتين من جهة أخرى .

فالقوة القادرة على قيادتهم هي بالضرورة في حال توفر الجو السياسي المناسب ، أكثر هاتين القوتين نشاطا وحركة وفعالية وتنظيما وقدرة على طرح الشعارات العملية الملائمة المرتبطة بمصالح وتطلعات الطبقات الأساسية في المجتمع .

ولقد تمكنت العناصر اليسارية الطلابية بعد مصوبات جمة من فرض طابعها العام على الحركة نتيجة للعوامل المذكورة قبل قليل ، فاستهالت القاعدة الطلابية الوطنية العرضية على أساس شعاراتها ومطالبها . كما عملت على إلحاق الهزيمة بالعناصر اليمينية التي كانت تتكون في أصولها الاجتماعية من أبناء الطبقات الاجتماعية الرجعية القديمة وإبناء الطبقة البرجوازية البيروقراطية الجديدة ، ومن منغمي الاتحادات الطلابية من الانتهازيين وعملاء المباحث المثنويين داخل الجامعة .

كما تمكنت أيضا من لجم الفئات والتنظيمات الدينية (الموالية للفكر الإخواني) التي كان لها تأثير واضح في بعض الكليات كالمطالبي والهندسة (كالزمر التي حاولت أن تعزب المؤتمرات الطلابية أكثر من مرة ولكن دون جدوى . كما انها قد حاولت التحرك أخيرا مع مجموعات دينية أخرى في كلية الهندسة احتجاجا على إبعاد الفرق صادق ، ولكن قيادة اللجنة الوطنية العليا للطلاب تصدت لها واستطاعت أن تجهض تحركها المضاد بالنسبة ، وتركيز الاهتمام فقط على المسألة الأساسية ألا وهي المسألة الوطنية وعدم نقل القضية إلى قضية مناقشة الصراع الدائر بين أجنحة السلطة .

المهم أن العناصر الطلابية الماركسية تمكنت في النهاية ويجهد واضح من استقطاب القاعدة الوطنية العرضية من الطلاب نحو تأييد مواقفها ومطالبها . والواقع أن هذه القاعدة الوطنية من الطلاب غير اليسيسين هي التي لعبت الدور السياسي الأساسي في نجاح اللجنة الوطنية

أما القوى السياسية الأخرى التي ساهمت في الانتفاضة بمرجات متواضعة فهم « الطلاب

الناصرين » سواء الذين كانوا منهم من أعضاء التنظيم السياسي السابق أو من منظمة الشباب الاشتراكي السابقة أيضا ، فهم قد لعبوا دورا صغيرا محدودا غير متعارض بوجه عام ، مع المطالب والشعارات التي رفعتها العناصر اليسارية .

كما أنه امكن لقيادة الحركة من استمالة بعض الطلاب الخائزين بحركات الشباب في الخارج ودفعهم للانترام بحركة الطلاب أثناء الانتفاضة .

مواقف هيئة التدريس في الجامعة من الانتفاضة :

الجزء الغالب من هيئة التدريس عارض الحركة الطلابية أو اتخذ موقفا محايدا منها انطلاقا من موقف طبقي معين . أن عددا لا بأس به منهم قد وقف موقف المساند فعلا للحركة انطلاقا من الالتزام بمواقف وطنية عامة أو ليبرالية .

وهناك قلة نادرة اكتفت بموقف المتعاطف والتأييد الإيديولوجي الضمني .

وكانت إدارة الجامعة في غالبيتها مثقلة لمواقف وخط السلطة داخل الجامعة ، الا أن البعض منهم تعاطف مع الحركة من مواقف وطنية عامة أو ليبرالية .

أهم مطالب الحركة الطلابية المصرية :

كانت المطالب التي رفعها الطلاب من الجدية والشمول إلى الحد الذي يمكن أن تشكل فيه نقضا كاملا لكل سياسة النظام الداخلية والعربية والمالية .

ونحن نستطيع بكل جراءة أن نعتبرها بمثابة خطوط أولية أساسية يمكن أن يتبلور على أساسها برنامج عمل سياسي جماهيري ثوري .

وأهم هذه المطالب على صعيد السياسة الداخلية :

يمكننا تصنيف هذه المطالب إلى فئتين : (١) مطالب وطنية ، (٢) مطالب ديمقراطية . فالمطالب الوطنية تركزت على المطالبة بتسليح الجماهير ، وتدريبها لكي تكون مستعدة لخوض حرب التحرير الشعبية ، بضرورة إنشاء اللجان الشعبية المستقلة من أجل الحركة ، بالإضافة إلى ادانة سياسة إخفاء الحقائق عن الجماهير والاستخفاف بمقولاتها . والمطالبة بضرورة تطبيق برنامج اقتصاد حربي والاستعداد الجدي للمعركة . أما أهم المطالب الديمقراطية فقد انصبحت على ضرورة ضمان حرية التعبير ورفع الرقابة عن الصحافة وعدم تدخل الأجهزة في الانتخابات النقابية والسياسية .

وأهم المطالب على الصعيدين العربي والعالمي :

شددت المطالب على ضرورة اتباع سياسة معادية للانظمة الرجعية وقطع العلاقات مع نظام المعالة في الأردن ، والتأييد المطلق لكل منظمات المقاومة وقبول مبدأ تطوع الطلاب في صفوفها .

كما أكدت المطالب على رفض قرار مجلس الأمن الداعي إلى الحل السلمي ومشروع روجرز ومبادرة السادات في شباط ٧١ (بشأن إعادة فتح قناة السويس) ، وتأييد كل المشركات الأمريكية في مصر ، وضرب المصالح الأمريكية في دول الاتحاد الثلاثي ورفض ربط اقتصاد المصري بالسوق الرأسمالية المالية ، وعدم إعادة العلاقات مع القوى الغربية واتخاذ موقف واضح من إبراز لاحتلالها جزر الخليج العربي الثلاث وغير ذلك من المطالب الأخرى .

السمات المميزة للانتفاضة وأثرها على الحياة السياسية المصرية : عدا كون الحركة كانت تعبيرا أصيلا ومصادقا عن تزايد نفحة الشعور الوطني المصري

العام ، وفشل كافة الأساليب لاحتوائها وضربها فانها : (١) كسرت جدار الجليد الذي فرضه النظام على الحياة السياسية الداخلية في مصر وتحديدها بالتالي من الخوف والركود. (٢) زادت من تقليص هيبة النظام وهيمنتته السياسية والإيديولوجية ووصايته على الحركة الجماهيرية ، كما بينت على الصعيد الدعائي الواسع مدى عجزه عن خوض الحركة الوطنية حتى النهاية ، (٣) أظهرت قدرة مذهلة لدى الحركة الطلابية المصرية (الفنية سابقا بتقاليدها الوطنية والديمقراطية في الأربعينات وأوائل الخمسينات) على التحرك السياسي المستقل الواعي والنظم إلى حد كبير . (٤) ساهم الأسلوب البوليسي القمعي الذي واجه به النظام الحركة الطلابية في أضعاف امكانيات النظام على احتواء الحركة الطلابية في المستقبل ، في نفس الوقت الذي زادت فيه احتمالات توجه الطلاب واتخاذهم في الفضال الجماهيري السياسي الواسع .

فالتشرخ القائم حاليا بين الطلاب والنظام سيدفع بالضرورة بأعداد كثيرة منهم إلى مد الحركة الجماهيرية العمالية والنلاحية الجنينية بعناصر سياسية هي في أشد الحاجة إلى نقافتها الثورية . ويميز هذه الفكرة الأخيرة الحقيقة التي تؤكد بان الفترة التي كان يحتاج فيها النظام إلى تجنب الكثير من كوابر أجهزته السياسية والاقتصادية والفنية الأساسية ، من الفئات الطلابية التي تنهى دراساتها الجامعية ، قد تقلصت إلى أبعد الحدود لأن هذه الأجهزة قد نشبت بكوابر ثالثة نسبيا ، وهذا مما يقلل من طروح توجه الطلاب نحو النظام لاحتلال مواقع مؤثرة في بنيتها . فهناك اليوم ما يسمى بأزمة توفير عمل للخريجين من الجامعات . (٥) لقد لقت الحركة تأييدا شعبيا سياسيا واسع النطاق من مختلف الهيئات والاتحادات والنقابات المصرية ، بالرغم من هيبة عملاء السلطة على كثير منها ، التي أجمعت في تأييدها التفاتوا لطلاب الحركة على الأقرار بوجود ظروف حالت دون التعبير عن مطالبها وتطلعاتها وممارستها لدورها . كما وجد بعضها في التحرك الطلابي النورس الملائمة ل طرح مطالبها الديمقراطية والنقابية الخاصة .

الحركة على الصعيدين التنظيمي والتكتيكي : ١ - أحييت الحركة الطلابية مجددا أسس التقاليد الديمقراطية داخل صفوف القاعدة الطلابية . فخلال مرة منذ ١٩٥٤ يتم بطريقة ديمقراطية دون تدخل السلطات ، انتخاب لجنة من ١٢ عضوا تمثل كل الكليات هيي اللجنة الوطنية العليا للطلاب .

الا أن السادات أطلق وقتها على هذه الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، (وهو في قوله هذا يتسجم مع الموقف الحقيقي لطبيعة من الحريات الديمقراطية) : " : كانت نوعا من « الإرباب الفكري داخل الجامعة » ! . ٢ - أتبعت الحركة عدة تكتيكات سليمة مكنت للتحرك تأييد والثفاف القاعدة الطلابية . ففي الوقت الذي طرح فيه الطلبة المطالبة الواعية بمطالبها بمنتهى الجدية والوضوح والشمول منذ اليوم الأول ، فانها قد أتبعت في سياستها اليومية تكتيكات سليمة أخذة بعين الاعتبار أن نجاح أي تحرك جماهيري إنما يعتمد على تحرك القاعدة الجماهيرية نفسها لا الطلبة وحدها كقوة قليلة معزولة . فقد تم اتقاء القاعدة الطلابية عليها بعدم جدوى الحوار مع السلطة وحقيقتها وجهها القمعي ، فاطلعة الطلابية لم تطرح منذ الأيام الأولى المظاهرة على أرقى شكل من أشكال التحرك الجماهيري (غير المسلح) ،

بل اعتدلت حتى أشكال التعبئة الطلابية في البداية : النقاش ، التذوات الواسعة ، مجلات الحائط ، المنشورات ، المؤتمرات ، الاعتصام ، والمظاهرة أخرا .

٣ - لقد أتبح للطلبة الطلابية نتيجة لتعزيزها وترسيخها أسلوب الممارسة الديمقراطية الواسعة بين الطلاب وأتباعها للتكتيكات السليمة ورفع الشعارات المناسبة ، من أرساء التحرك الطلابي ، بجسمه العفوي الغالب ، على أسس تنظيمية جيدة ساعدت على إحباط كل المحاولات لضربه واحتوائه قبل وأبان وبعد الانتفاضة مباشرة .

الحركة الطلابية بعد الانتفاضة :

لقد استطاعت الحركة أن تصطف للأفراج عن كل المعتقلين من الطلاب ومنع محاكمتهم ، بالإضافة إلى سائر العناصر التقدمية التي سجلت نتيجة لتأييدها حركتهم خارج الجامعة. كما استمر عقد المؤتمرات والاجتماعات الطلابية طوال العام الدراسي المتصر ولكن بصورة منتظمة ، الا أنه بالرغم من الخطوات المقدمة التي أحرزتها الطلبة الطلابية في تحركها على صعيد فتح الباب بشكل أوسع أمام امكانيات التعامل السياسي الطلابي والجماهيري المستقل ، وبالرغم من طرحها في وثائقها الأساسية لطلاب ثورية متطورة ، فانها ما زالت تفتقر إلى برنامج عمل واضح ووحيد ، أن انفقارها إلى هذا البرنامج التفصيلي للعمل النضالي اليومي هو أهم نفرة حقيقة تعاني منها ، (ألا انه تجري الآن محاولة جادة بين الأطراف اليسارية الطلابية لحد هذه الفترة) .

أما أبرز أخطاء وتحركات وتصرفات العناصر اليسارية داخل الجامعة - كما جاء في إحدى الوثائق التي اتفقت على إصدارها عدة فئات طلابية يسارية مصرية بمسد الانتفاضة بأشهر عديدة - فانها تتلخص بما يلي : دخلت بعض العناصر اليسارية إلى الجامعة وهي متوهمة أن الجماهير الطلابية سترفعها إلى أعلى كتبتجة لموقفها خلال الحركة . كما لجأت إلى التصرف في بعض المواقف بطريقة تهجية تفضوية متنافسة أن موقف الجماهير الطلابية قد خفت حدته عما كانت عليه أبان الانتفاضة ومفلة مغزى إعادة استخدام علم التراجع الصحيح والمرونة التكتيكية أبيان فترات الركود النسبي وضسيرة التخلي عن النفس البرجوازي القصر النفس في التحرك والعمل الذي يتجسد في القول « كل شيء » أو لا شيء » .

وقد ظهر لدى البعض أحيانا ما يمكن تسميته بمرض « الزعامة » الذي ينشأ عادة كنتيجة منطقية لانعدام برنامج عمل يومي منظم (خاضع للرقابة والتقد والتقد الذاتي ولايس تنظيمية محددة) من الناحية السياسية الذي من شأنه أن يحول دون استفحال هذه الظاهرة ودون أن تحاول العناصر التقدمية من فرض نفسها بصورة عشوائية فردية في بعض المواقف أو الأمور .

وفي أحيان أخرى ، ظهرت هناك معالم التخبط والضياع والخوع على بعض الفئات اليسارية تجلت في الجلوس المستمر في المكتريات تاركا المساحة خالية لقوى اليمين . الا أن القسم الغالب من الفئات اليسارية كانت تثبتت بجديفة في بعض الكليات ، بالرغم من انفقارها إلى برنامج عمل محدد ، مما أكسبها مواقع جديدة .

المهم أن القوى اليمينية والدينية التي دخلت الجامعة وهي أكثر تنظيما من السابق ، عيبت إلى استفلال كل الأخطاء والتفترات التي وقعت بها بعض فئات اليسار الطلابي مما أهل هذه القوى اليمينية والدينية إلى

لقد عبرت الحركة الطلابية المصرية في بداية العام الحالي ١٩٧٢ عن اعيق واشيل رد جماهيري وطني مصري ظهر حتى الآن ضد استمرار السلطة القائمة في سياسة تقديم التنازلات والمكسب تلو المكسب للهجوم الإمبريالي الصهيوني الرجعي على الشعب العربي .

فالحركة الطلابية المصرية التي انفجرت مباشرة اثر خطاب « الضباب » الشهير للسادات ، كانت بمثابة الحلقة المركزية الأولى في المقاومة السياسية لاتجاه التنازلات الذي توأصله السلطة ، كما كانت في نفس الوقت رفضا « لنطق نصفية الحياة السياسية في مصر ، الذي استمر اغواما طويلة كان نتيجتها حرمان الجماهير من الممارسة السياسية الا في المناسبات والمواسم » على حد تعبير أحد بيانات اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة أبان الانتفاضة .

وتجلى الأهمية السياسية لاتجاه التنازلات للحركة الطلابية ، بشعاراتها الثورية الوطنية ورفضها لسياسة الانحواء وكسرها لحدار الخوف من العمل السياسي ، في

احتلال مواقع جديدة ولكنها على العموم غير مؤثرة ولا حاسمة . الا ان هذه القوى تقبلت نفسها بأنها قوية بما فيه الكفاية فحاولت في تشرين الاول ١٩٧٢ التحرك انطلاقا من كلية الهندسة بجامعة القاهرة احتجاجا على اقالة الفريق صادق . الا ان العناصر اليسارية التي ما زال نفوذها مهيمنة على القاعدة العريضة للطلاب ، عملت كل ما بوسعها لاحتياط هذا التحرك اليمني بسرعة وحكمة ، وذلك بالتركيز على المسألة الوطنية ، وليس على صراع اجنحة النظام .

اتفاق الحركة الطلابية المصرية :
لقد تخيل البعض بأنه بإمكان الحركة الطلابية وحدها من خلال تحرك متواصل او عدد من الانجازات الطلابية المحصورة داخل الإطار الطلابي من أحداث التغيير الاجتماعي الوطني المطلوب . وقد فات هذا البعض ان الحركة الطلابية لا يمكن ان تكون قائدا لحركة الجماهير ، بل ان عليها ان تمارس دورها من خلال اطار حركة القوى الوطنية والتقدمية في المجتمع بشكل عام ، وبالأذات خلال حركة الطبقة العاملة والفلاحين بشكل خاص .

ان دور حركة الطلاب ينحصر فقط في فتح السبل أمام الحركة الوطنية للطلاب ، على أهمية تضاليتها على حدة ، للاندماج بالنضالات الجماهيرية ، الا ان هذا الانخراط الذي يتصاعد تدريجيا يعتمد بالدرجة الاولى على وجود الحزب الثوري الذي يعرف كيف يناضل على الصعيد الجبهوي ويقود في النهاية نضال الطبقات الشعبية الأخرى ، تحت راية خطة السياسي ، الى نتيجته المنطقية المحتومة .

العلاقات الإقنصادية بين ألمانيا الغربية والأنظمة العربية

الدبلوماسية عام ١٩٦٥ احتجاجا على صفقة الأسلحة الألمانية الغربية التي عقدت مع اسرائيل .

ولم يكن قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة بون ليعني بالنسبة للأنظمة العربية قطع العلاقات الاقتصادية ، وأبقاها التبادل التجاري بينهما ، بل على العكس شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٦٥ - ٦٧ انتعاشا في ميزان التبادل الذي يخضع لقانون التبادل غير المتكافئ ولصالح الاحتكارات الألمانية الغربية . برز هذا الانتعاش بشكل واضح في حجم الصادرات والواردات (من وإلى بون) .

وابرز مثل على ذلك ان ألمانيا الغربية ما تزال حتى اليوم ورغم قطع العلاقات الدبلوماسية في طليعة الدول المصدرة للمواد الصناعية المتجهة الى مصر ، وهذا التصدير الألماني يتم بالدين وتكفل مؤسسة ألمانية شبه حكومية (« النهار » ١٩-١١-١٩٦٦) .

وقد أعلنت الإدارة الصناعية والتجارية في بون ان « حجم المبادلات التجارية بين مصر وألمانيا الغربية في نمو مطرد ، فقد ارتفعت خلال العام المنصرم الى ١٩٠ مليون مارك قيمة البضاعة الألمانية الغربية المصدرة الى مصر ، وإلى ٨٧ مليون مارك قيمة البضاعة المصرية المصدرة الى بون » . هذا علما بان الصادرات العربية في مجملها تتألف من مواد خام (قطن - بنترول - معادن) لتستخدم في دعم وتنفيذ القاعدة الصناعية للاحتكارات الامبريالية . بينما كانت الصادرات الألمانية الغربية تشتغل على منتجات الصناعات المختلفة (آلات - سيارات - منسوجات - أجهزة بصرية - أدوات كهربائية - منتجات كيميائية ») .

ان الأنظمة العربية لم تكن تود قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة بون ، انما اقتضت على هذا الاجراء تحت ضغط الجماهير العربية التي وقتت تظاهرات بغير المصالح الامبريالية في الوطن العربي ، ولم يكن قطع العلاقات بالنسبة للأنظمة العربية يعني سوى محاولة لتخدير الجماهير وتضليلها .

لقد أعلنت وزارة الاقتصاد الألمانية الغربية ان التبادل التجاري مع الأنظمة

العربية ازداد رغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية « الرسمية » ودلت الأرقام على ان الصادرات الألمانية الغربية الى الدول العربية خلال الشهور النهائية الأولى من سنة ١٩٦٦ ازدادت بنسبة ١٣٥ ٪ عما كانت عليه خلال المدة ذاتها من عام ١٩٦٥ . وارتفع حجم استيراد ألمانيا الغربية من الدول العربية بنسبة ٦٤٣ ٪ . ويتألف جزء كبير من مستوردات الاحتكارات الألمانية الغربية من البنترول .

ان التبادل التجاري لم يتضرر من جراء قطع العلاقات الدبلوماسية ، وأبقاها التبادل التجاري بينهما في حيز الممارسة العملية لمجموع الأنظمة العربية . وتحسن التبادل بشكل ملحوظ ومستمر حتى عام ١٩٦٧ .

لقد انساحت عملية التجارة الخارجية للاحتكارات الألمانية الغربية مجالا واسعا لتوظيف رؤوس أموالها في استثمارات عربية . واثار لها ذلك قدرا اكبر في استعمال هذه الاموال والعلاقات التجارية المتبادلة كنوع من الضغط السياسي لادامة الاستغلال الامبريالي للشعوب العربية ، ولدفع الأنظمة العربية لتنفيذ سياسة معينة تتواءم ومتطلبات الامبريالية .

مع الاردن والسعودية

وهذا النوع من الخضوع السياسي يبرز بشكل واضح في ممارسة النظام الاردني الذي سارع بضرع الحركة الوطنية في ٦٥ - ٦٦ للحفاظ على مصالحه ومصالح الاحتكارات الامبريالية . فقد تلقى النظام الاردني - مثلا - منذ عام ١٩٦٢ - ١٩٦٥ قروضا ألمانية غربية بلغ مجموعها ٤٢ مليون و ٥٠ الف مارك استخدمت كنوع من الرشوة السياسية لهذا النظام . وفي ١٤-٣-٦٧ وقعت وزارة المال الألمانية الغربية قرضا للاردن مع محافظ البنك الاردني المركزي الدكتور « خليل السالم » حصل النظام الاردني بموجب على ١٨ مليون و ٥٠٠ الف مارك قبل انهاء سنتين لتوسيع ميناء العقبة وفي ٢٩-٤-٦٧ اتفق على ان يمول بنك الاعمار الألماني مشروع انشاء سكة حديد حطية - العقبة وتقدرت التكاليف بحوالي ١٧ مليون مارك و ٥٠٠ الف ايضا ، ودفع البنك الألماني الغربي للاعمار ٤٠ مليون كقسط اول . ان ازدياد النفوذ الامبريالي الألماني الغربي في الاردن ، إضافة الى النفوذ الكبير للاحتكارات الأمريكية ادى الى مصادرة

الاستقلال السياسي والاقتصادي للاردن ، وجعلها سوتا استهلاكية لهذه الاحتكارات ، إضافة لما توغره لها من مواد اولية . ويذكر الدكتور « فينكلر » الخير الاقتصادي في مشاكل البلدان النامية « ان ألمانيا الغربية تبدي منذ مدة طويلة اهتماما كبيرا بالملكة

الاردنية الهاشمية ، وشدها بالوسائل المالية والاقتصادية ، طمعا في مصادرها البترولية ، والفوسفاتية الضخمة بالإضافة الى خامات المعادن اللازمة لصناعة الاسمدة » . ومن المعروف ان الهدف من تمديد سكة الحديد بين منطقة حطية وميناء العقبة بهدف تأمين نقل فوسفات « الحسا » من مناجمها الى ميناء العقبة لتصديره الى ألمانيا الغربية .

ومع النظام الرجعي السعودي احتلت ألمانيا الغربية المرتبة الخامسة في سلم العلاقات مع السعودية خلال عامي ٦٦ - ٦٧ . بينما كانت في السابق اقل مرتبة من الدرجة الخامسة . وكانت السعودية تسمى باستمرار لعودة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية وعندما أعلن الحكم الاردني عزمه على عودة العلاقات كانت السعودية أول من بادر بعده الى ذلك . . . وفي خلال عام ٦٥ - ٦٦ كسان وارد السعودية من ألمانيا الغربية (١١٦٥٤٩ ريال سعودي) ، بينما احصائية ثانية تؤكد ان حجم الاستيراد بلغ أعلى بكثير من الرقم

غيرألمانيا الغربيةالاردنمجموع شيلتر يقدم أولات اعتماده للميدسعين السائقي

المعلن السابق .	
٢١ نيسان ١٩٦٦	٢١ نيسان ١٩٦٧
الأرقام بالآلاف الريالات السعودية	
وارد	صادر
١٢٧٢٤٩	٢٥٦٦٤٤
النسبة : ٦٤.٨	النسبة : ٤٤.٨
المرتبة : الخامسة	الى مجموع الواردات خلال ٦٦ - ٦٧
المصدر :	احصائية وزارة الإحصاء والتخطيط السعودية عن عامي ٦٦ - ٦٧ .

ان مبيعات الدول العربية الى البلدان الامبريالية بشكل عام لا تدخل فيها السلع المصنعة الا بنسبة ١ ٪ تقريبا في حين اجمالي المنتجات الأولية تبلغ نسبة ٩٠ ٪ منها حوالي ٢٢ ٪ للنפט ، والشحومات و ٣٠ ٪ من المواد الأولية والمنتجات شبه الخامية و ٢٨ ٪ من المواد الغذائية . وبهذا الشكل تستقطب الامبريالية الألمانية جزءا كبيرا من المبادلات التجارية مع الدول العربية ، إضافة الى اشرافها على جزء كبير ايضا من مصادر المواد الأولية ، واستغلالها لمصالحها . ان بقاء هذا الاستغلال وقصف عائقا أمام طريق النمو الاقتصادي للبلدان العربية نفسها ، وجعلها عاجزة عن انتهاز اي سياسة اقتصادية وطنية تقوم على تلبية متطلبات الواجبة . وبما تتضمن هذه المواجهة من

توضح الاحصائية التالية ارتفاع حجم التعامل بعد عام ١٩٦٧ (الى عام ١٩٧٠) :					
البلد	اجالي واردات البلدان العربية من ألمانيا الغربية	ملاحظات			
الاردن	١٧١٧٧	١٦٦٨	١٩٦٦	١٩٧٠	
البحرين	٤٧.٥	٦٧٧١	١٦.٠٠١	غير متوفرة	القيمة بالآلاف
الكويت	٥٦١٢٤	٥٨١٥٧	٦٦٨٥٥	١٥٧	لاعوام ٦٧ - ٦٨
العراق	٤٣٤٦١	٤٩١٣٥	١٦٤٣٠	٧٠	٦٩ وبعاليتين
السعودية	٣٩٩٥٥	٣٨٥٦٧	٥٩٣٦٩	٢٢٩	المراكات بالنسبة
سوريا	١٨٢٢٩	١٦٣١٢	٢٢٢٧٣	٩٦	لعام ١٩٧٠ .
ليبيا	٣٧١٤٨	٥٣٤١٢	٦.٠١١	١٦٨	
مصر	٥٥١٤٩	٤٤٠٣٢	٤٤٤٣١	٤٤٩	
لبنان	٤.٩٩٥	٤٨٦٢٤	٥٤٤٦٨	٢.٤	
السودان	١٢١٤١	١٣٢٤٧	١٦٥٧٥	٦٠	
المغرب	٤٦٦٦٧	٤٣٧٥٣	٥٥٢.١	١٨٧	
تونس	١٩٩٨٧	١٩.٠٨	٢٠.٢٣	١٥٢	
الجزائر	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	٣٢٢	

اعداد لاقتصاد الحرب وهذا برز بشكل واضح بعد هزيمة الأنظمة العربية وبرامجها في مواجهة التحدي الصهيوني عام ١٩٦٧ .

هزيمة حزيران وألمانيا الغربية

بعد الهزيمة ، ورغم انفضاح الدور الألماني الغربي الذي ساهم بفعالية في عملية مد وتمويل شريان اقتصاد العدو وألته الحربية ، لم تتوقف الأنظمة العربية عن التعامل مع ألمانيا الغربية ، ولم تضع حدا لنفوذها المستشري ، بل على العكس سجل مؤشر التطور البياني رقما مرتفعا عن الزرقام السابقة ، التي سبقت عام ١٩٦٧ . وبقيت العلاقة قائمة ، وبقيت الامبريالية الألمانية الغربية تزيد من توظيف رؤوس أموالها في الدول العربية ، وفي رفع نسبة التبادل التجاري معها .

توضح لوحة العلاقات الاقتصادية ان النمو في حجم الصادرات العربية الى ألمانيا الغربية يتم بشكل متباين ، تماما بعكس التطور التصاعدي لحجم التصدير الألماني الغربي ، وهذا يسجل صيغة عدم التكافؤ في التبادل القائم ، وعلى اساس « اسعار غير متكافئة » مما ادى ويؤدي في كثير من الحالات الى عجز الاقتصاد العربي ، وانخفاض قيمة صادراته . وبشكل اوتوماتيكي يسجل مستوى التطور الاقتصادي مؤشرات سلبية . . . وفي ظل وجود أنظمة غير قادرة على انتهاز سياسة

اقتصادية وطنية ، تقوم مثلا على الحد من استهلاك الكماليات وانتهاج سياسة « اقتصاد حرب » ، واتباع سياسة تقشف ، يبقسى المجال مفتوحا للاستثمارات الامبريالية بشكل عام والألمانية الغربية بشكل خاص ، للتدفق بشكل قروض ، وسندات ، ومعونات اقتصادية تهدف بالتخيل الاخر ، ايجاد حالة من الاستقرار السياسي بحيث يخدم هذا الاستقرار مجموع المصالح الامبريالية على اساس ان القروض والمساعدات بالاصل تعطي لفئة اجتماعية مسيطرة اقتصاديا ، وهي التي تتحمل مسؤولية منع احتمال قيام خطر ما يهدد مجموع المصالح الامبريالية المتواجدة في البلد المعني بالقروض . بذلك تحاول الامبريالية تعزيز مواقفها من خلال غرس وتدعيم علاقات الإنتاج الرأسمالية ، للاحتفاظ بها في مجال استثمار الرأسمال الاحتكاري العالمي .

بمعنى ان هذه المساعدات تعتبر انصب وسيلة للتأثير في التطورات السياسية والاقتصادية ،

وتتخذ حينئذ هذه الاشكال من القروض شكل رشوة سياسية للامساح الحاكمة . فمثلا فان مجموع القروض الألمانية الغربية الى البنك الاردني عام ١٩٧١ بلغت حوالي ٣.١٤٦٨٣٤١.٠ مليون مارك ألماني . والولائات المتحدة الأمريكية قدمت ٨٠ ٪ من مجموع « المساعدات » في السنوات العشر الاخيرة الى البلدان النامية ، الى حلفائها من عسكريين وسماسين لدعم سلطتهم وقوة مراكز نفوذهم ..

حديث

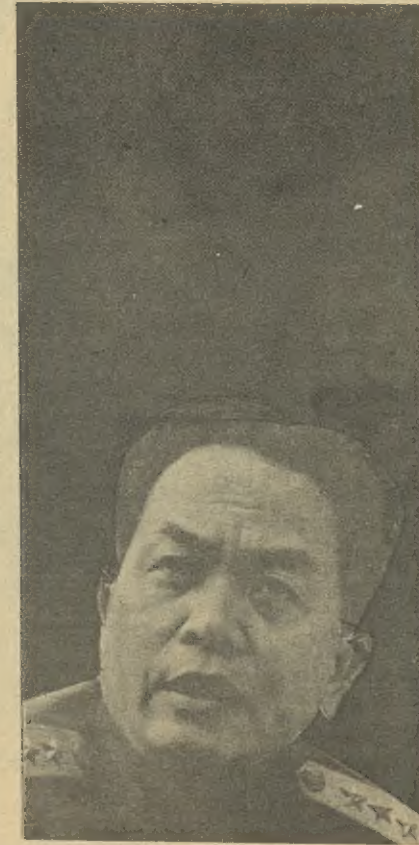
لينين : مختارات جديدة (لمتنشر بالعربية من قبل)

- نصوص حول المسألة اليهودية
- نصوص حول المسألة القومية
- نصوص حول الوطن والوطنية
- نصوص حول المسائل العسكرية
- نصوص حول الموقف من الدين
- البرنامج الزراعي للاستراكية الديمقراطية
- للثورة الروسية الأولى ١٩٠٥-١٩٠٧

- بيانات وموضوعات ومقالات الأهمية الشيوعية
- المؤتمر الأول والثاني ١٩١٩-١٩٢٠ (الصور الكاملة)
- المؤتمر الأول للشعوب الشرق
- بكاكو ١-٨ أيلول ١٩٢١

منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر ص ١٨١٣ - بيروت

الدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الفيتنامية



لي ذوان هو السكرتير الاول لحزب العمال الفيتنامي واحد اهم منظري الثورة الفيتنامية . النص المترجم المنشور ادناه خطاب القسي عام ١٩٥٧ بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاتنصار ثورة اغسطس ١٩٤٥ ، التي حررت الفيتنام من الاحتلال الياباني لتدخل الفيتنام مرحلة حرب التحرير الشعبية مجددا ضد الاستعمار الفرنسي التي نتوجت بتحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي عام ١٩٥٤ وافتتاح الثورة الاشتراكية في الشمال . يؤرخ الخطاب للثورة الفيتنامية من الغزو الاستعماري الفرنسي الى عام ١٩٤٥ . ويطور النظرة الماركسية المميزة الى المسالتين الوطنية والقومية . فاذا كانت تخص الامة بأسرها ، فان كل حركة تحرر وطني تنمو وتتطور على اساس طبقات اجتماعية معينة ، وكل طبقة اجتماعية تعبر عن موقعها الطبقي ورؤاها وبرامجها السياسية من خلال حركة التحرر الوطني نفسها . ويدافع لي ذوان عن الموضوعة القائلة ان قيادة الطبقة العاملة لحركة التحرر الوطني في بلد متخلف ، ذي برجوازية محلية ضعيفة النمو أو متحالفة مع الاستعمار ، هو السبيل الوحيد لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية انجازا كاملا :

طوال ثمانين سنة من الضخوع للنصر الفرنسي والياباني ، ناضل شعبنا ببسالة

بقلم : لي ذوان
ترجمة اسرة " الحرية "

منقطعة النظر في عدة حركات : حركة « فان ثان » (١) ، « فان دينه فونغ » (٢) ، « هوانغ هاوشام » (٣) ، « فان شو ترينه » (٤) ، « فان بوي شاو » (٥) ، انتفاضة « يان باي » (٦) ، حركة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، والانتفاضة السوفياتية في « نغي - كى » (٨) و « باك سون » (٩) . واخيرا في اغسطس ١٩٤٥ ، انتصرت ثورة التحرر الوطني واستعاد الشعب الفيتنامي سيادته على وطنه المحبوب .

لقد افتتحت ثورة اغسطس المفترقة عصرا جديدا في تاريخ فيتنام ، ذلك انها لم تكن مجرد ثورة من اجل التحرر الوطني ، وانما كانت ايضا ثورة لتحرير الشعب وقيادته على طريق جديد ، طريق تاريخ البشرية الحديث . ولكي نقيم عوامل انتصار ثورة اغسطس التقييم الصحيح ، يجب دراسة نشوئها وتطورها .

من بدء السيطرة الاستعمارية الى الحرب العالمية الاولى

كان الهدف الرئيسي للاستعمار الفرنسي من احتلاله لبلدنا هو تصريف سلطه ، واستغلال موانئنا الاولى ، وتحصيل المراتب وفرض العمل بالسفرة - اي نهب شعبنا واستغلال قوة عمله .

ان بلدنا بلد زراعي بالدرجة الاولى . وكان استغلال المستعمرين لقوة عمل شعبنا يستهدف اساسا الفلاحين الذين يملكون اراضي هؤلاء المستعمرين او يملكون كيد عاملة ماجورة في مشاريعهم . ويمكننا القول ان المستعمرين الفرنسيين انما غزوا ارضنا من اجل نهب قوة عمل فلاحينا بالدرجة الاولى . لذا كانت التناقضات بين امنا والاستعمار الفرنسي ، في جوهرها ، تناقضات بين الفلاحين والاستعمار .

غير ان خسارة بلدنا لم تكن تعني فقط خسارة مصالحنا المادية اليومية والحيوية وانما ايضا خسارة انسانيتنا وكرامتنا ، خسارة الجبر المشترك لوجود امة بأكملها تكونت عبر الالف السنين . ولهذا السبب كانت التناقضات بين امنا والاستعمار الفرنسي هي ايضا تناقضات بين الوجود القومي والعدوان .

ولكي يستغل المستعمرين الفرنسيون فلاحينا ، لم يحتاجوا لالغاء الاقطاع - كما فعلوا في بلادهم نفس - لا بل انهم احتفظوا كانت ايضا ثورة لتحرير الشعب وقيادته على طريق جديد ، طريق تاريخ البشرية الحديث . ولكي نقيم عوامل انتصار ثورة اغسطس التقييم الصحيح ، يجب دراسة نشوئها وتطورها .

من بدء السيطرة الاستعمارية الى الحرب العالمية الاولى

كان الهدف الرئيسي للاستعمار الفرنسي من احتلاله لبلدنا هو تصريف سلطه ، واستغلال موانئنا الاولى ، وتحصيل المراتب وفرض العمل بالسفرة - اي نهب شعبنا واستغلال قوة عمله .

مما تخشى خسارة البلد . هكذا غالطتة الاقطاعية الصينية والانانية ، المعاجزة عن مجابهة الاستعمار ، ما لبثت ان استسلمت له ، وساموته ، بل ذهبت الى حد التحالف معه ضد حركة النضال الشعبي من اجل الخلاص الوطني .

غير ان فئة من الاقطاع - تضم المثقفين خاصة - ما لبثت ان ثارت على الفرنسيين بعد ان ادركت ان الطبقة الاقطاعية ككل لا مصلحة لها غير خدمة المستعمرين . ولكن هذه الفئة لم تكن تستمد عداوها للاستعمار وروح الخلاص الوطني من بقايا النظام الاقطاعي ، بقدر ما كانت تستمد منها من نزعة الاستقلال الوطني ومن الثقافة العريقة اللذين تطورا عقويا تحت راية النظام الملكي والذين تعرض عليهما تلك الفئة المتفككة والجاهل الكادحة . كذلك فكرت التحديث ذات الاتجاه البرجوازي الديبرقراطي التي قادها المثقون الوطنيون والقوميون القدامى ، لم تتم على القاعدة الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع البرجوازي الوطني التي كانت آخذة في النمو آنذاك ، بقدر ما قايت على اساس نزعة الاستقلال الوطني والثقافة الوطنية في وقت كان النظام الاقطاعي على وشك الانحلال وكان الشرق آخذ في التحول من الاقطاع الى الرأسمالية .

من هنا ان هذه الحركات ، في جوهرها ، لم تعبر عن التناقض بين الاستعمار والاقطاع ، او بين الاستعمار والاقتصاد البرجوازي المحلي ، الذي لم يكن قد تبلور بعد ، وانما عبرت عن التناقضات بين نزعة الاستقلال الوطني والنظام الاستعماري الغازي ، بين التحرر والاستغلال اللذين يمارسهما راس المال

والسياسي والاجتماعي الذي غلب على الحركات الثورية منذ غزو الاستعمار الفرنسي لبلادنا حتى الحرب العالمية الاولى .

غير ان قادة تلك الحركات الثورية لم يدركوا بوضوح المضمون الموضوعي لحركاتهم ، مما أدى الى عدم تحقيقها النتائج المتوقعة وعجزها عن التحرر من السيطرة الاستعمارية .

الطبقة العاملة تدخل المعترك السياسي وتقود الحركة الثورية

يبين تاريخ فيتنام في ظل سيطرة الاستعمار الفرنسي ان حركة التحرر الوطني المرتكزة الى قاعدة شعبية عريضة والشاملة لعدة احزاب سياسية وطبقات قادة ، لم تظهر الا في اعقاب الحرب العالمية الاولى . فمن تلك الحرب ، يسجل تاريخ فيتنام عدة تحولات متميزة .

تطبيقا لبرنامجي في استغلال المستعمرات ، لم يسمح الاستعمار الفرنسي الا بنشوء برجوازية محلية ضعيفة ، في حين اتشبا بروليناري قوية ولدت مع دخول الرأسمالية الاستعمارية ، اي قبل نشوء البرجوازية المحلية .

وفي استغلالها لهذه الصنعة ، سيطرت الرأسمالية الفرنسية على المواقع الاقتصادية الرئيسية . فاحتكرت المصارف واصدار العملة والتجارة الخارجية والقل والواصلات الداخلية . كما سيطرت كليا على غسروع الانتاج الرئيسية التي كانت تمد الهند الصينية بموادها كالمطاط والقمع والارز وحتى الفروع المنتجة مواد البناء كالاسمنت والاجر والكتس والخشب . اما وسائل المعيشة الاخرى للشعب كالمبابة وصنع السلال ، فقد تهافت كليا تقريبا تحت وطأة منافسة الصناعة والتجارة الرأسماليتين الفرنسيين . واما البرجوازية المحلية فقد تكونت في معظمها من فئات الطبقة الاقطاعية المخلفة ، وسيطرت على المرافق الثانوية في الاقتصاد والتجارة . ولم تتم شركات تجارية او مشاريع اقتصادية تلك ما يكفي من راس المال للمنافسة الرأسمالية الفرنسية .

ولكي يخضعوا اقتصاد الهند الصينية كليا اقتصادهم ، رفض المستعمرون الفرنسيون تطوير الصناعة الثقيلة في تلك المستعمرة ، لا بل انهم اعاقوا توسع الصناعة الخفيفة . ان هذه الخطة التي اعتمدها المستعمرون الفرنسيون ، بالإضافة لسياساتهم الاستعمارية الاخرى ، حدت من قدرة الرأسمالية المحلية على مواكبة رؤوس الاموال ، وسدت في وجهها ابواب الفسروع الهامة في التجارة والصناعة . وتفاقت حالة هذه البرجوازية المناقضة بين العناصر الوطنية من الاقطاع وبين الاستعمار تغير وحمل في احشائه التناقض بين تلك العناصر الوطنية وسائر فئات الاقطاع ، لان النظام الاقطاعي تحول الى عيب للاستعمار يقيق مسيرة الامة الى امام . فاذا بالتناقض العدائي الفناصري بين الاقطاع والاستعمار ، عند بدء الفسزو الاستعماري ، تحول الى تناقض غير عدائي ، فيتحالف الاقطاع مع الاستعمار في جبهة واحدة ضد الفلاحين والعناصر الوطنية .

ذلك ، في جوهره ، هو الطابع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي غلب على الحركات الثورية منذ غزو الاستعمار الفرنسي لبلادنا حتى الحرب العالمية الاولى .

غير ان قادة تلك الحركات الثورية لم يدركوا بوضوح المضمون الموضوعي لحركاتهم ، مما أدى الى عدم تحقيقها النتائج المتوقعة وعجزها عن التحرر من السيطرة الاستعمارية .

الطبقة العاملة تدخل المعترك السياسي وتقود الحركة الثورية

يبين تاريخ فيتنام في ظل سيطرة الاستعمار الفرنسي ان حركة التحرر الوطني المرتكزة الى قاعدة شعبية عريضة والشاملة لعدة احزاب سياسية وطبقات قادة ، لم تظهر الا في اعقاب الحرب العالمية الاولى . فمن تلك الحرب ، يسجل تاريخ فيتنام عدة تحولات متميزة .

بقيادة البرجوازية .

ان انتفاضة « ين باي » ، في مناهما الاقتصادي ، عبرت ايضا عن تلامي الوعي الوطني المعنوي الفلاحين والمثقفين الصناعيين الصغار نتيجة انشاء الفرنسيين صناعة خفيفة تابعة لهم في فيتنام وتمتين سيطرتهم الكاملة على موارد رزق الشعب الفيتنامي . واطهرت هذه الانتفاضة ان الاستعمار الفرنسي قضى في الجهد على امكن قيام اقتصاد برجوازي .

لكن انتفاضة « ين باي » ، من منظار اخر ، عبرت ايضا عن تلامي الوعي الوطني المعنوي في اوساط المثقفين البرجوازيين الصغار مع تصاعد الحركة الثورية في فيتنام وخارجها . غير ان هذه الثورة الوطنية ذات الطابع البرجوازي التي قادها مثقو البرجوازية الصغيرة ، لاقتارها الى قوة اجتماعية مدعومة بقاعدة برجوازية اقتصادية راسخة ، خيشت بمزيج من قمر النفس والجرأة اللذين يميزان سلوك الطبقة البرجوازية الصغيرة . وانتهت في انتفاضة فاشلة تسمى للمساومة مع

الاستعمار . وفي نهاية المطاف ، واصلت هذه القطاعات الاجتماعية مهمة النضال من اجل « التحرر الوطني » بنظم الاشمار ، والكتابة الابنية ، ونشر بعض الروايات او الصحف التي يغلب عليها الطابع البرجوازي الاصلاحي .

ان الوضع الاقتصادي في فيتنام ، اذ ولد برجوازية ضعيفة ، خلق في المقابل بروليناري قوية . لان البروليناري في فيتنام نشأت وتطورت قبل ولادة البرجوازية المحلية بكثير ، وابتان بدء تغلغل الرأسمالية الاستعمارية الفرنسية الاستغلالية . ان انهيار الفروع الانتاجية الصغيرة في الريف والصناعات الصغيرة ، دفع بعشرات الالاف من الفلاحين الى المدن للعمل في مزارع المطاط والبث والارز وحوهم الى بروليناريين . ثم ان النمو السريع نسبيا لبروليناري والانتشار الذي عانت منه كافة فئات الريف صهر الفلاحين في قوة متزايدة الى جانب البروليناري . ان ضعف البرجوازية وتبعيتها وخضوعها السريع للاستعمار ، والطابع المعنوي المؤقت لكافة فئات مثقفي البرجوازية الصغيرة ، اوكلت الى البروليناري - الطبقة التي تعانسي الفقر والاستغلال على يد الاقطاع والاستعمار البرجوازية الوطنية - لمب دور بالغ الاهمية على الساحة السياسية الفيتنامية ، وعين لها مهمة تحرير نفسها والامة جمعاء معها . والذي مكن البروليناريين من احتلال هذا المواقع هو وضع البلد نفسه ، وخيانة واستسلام البرجوازية والاقطاع في الصين - البلد المجاور الذي يمارس نفوذا كبيرا على الثقافة الفيتنامية وانتصار البروليناري العالمية في الاتحاد السوفيتي البلد الذي يمثل سدس مساحة الكرة الارضية .

ان يؤس وانقاذ الفلاحين في ظل النظام الاستعماري الفرنسي ، وعمق وقوة الشعور القومي لديهم ، وضعف البرجوازية المحلية ، والمثال الذي قدمته الثورة البرولينارية في الاتحاد السوفيتي في تحريرها الفلاحين وقيادتهم نهائيا على الطريق البروليناري - كل هذه كانت من العوامل التي رسخت تقسة الفلاحين الفيتناميين بطاقتهم الثورية وبالنصر الاكيد تحت قيادة البروليناري .

ولا كانت مصالح البروليناري الفيتنامية وثيقة الارتباط بمصالح اوسع الجماهير الفلاحية في الريف وبهمة التحرير الوطني ، ولما كان بعدها السياسي ، في فيتنام وخارجها ، قد مهدا بنظرية ثورية متقدمة حول ثورة التحرر الوطني ، فقد تحولت الى جيش طليعي باسل ، يملك القدرة الكاملة على هزم الاستعمار والاقطاع ، وتحرير الامة والطبقة ، وانقاز استقلال فيتنام وبناء وطن جديد .

في الحركة الثورية التي عرفها بلدنا خلال فترتي ١٩٢٤ - ١٩٢٥ و ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، نمت الحركة الثورية من اجل التحرر الوطني التي تخاض من موقع البروليناري في نفس الوقت مع نمو حركة التحرر الوطني التي تخاض من موقع البرجوازية . ولكن في حين أعلنت انتفاضة « ين باي » انتهاء الحركة الثورية البرجوازية ، اذا بالنضالات الباسلة التي خاضتها البروليناري والفلاحون ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا على امتداد البلد كله . وهذا حدث تاريخي يميز للحركة التحررية في الامة الفيتنامية .

وفي ثورتها من اجل تحرير امثها وطبقتها ، تلك البروليناري الفيتنامية حزبا الطليعي الاصيل ، وقد قاد حزبا الحركة الثورية الفيتنامية متحمدا على موقف صحيح من مسألة ثورة التحرر الوطني ، مرتكزا الى الظروف التاريخية المميزة لفيتنام ، ومستفيدا من التجارب الثمينة التي اكتسبتها البروليناري العالمية طوال مئة عام ، وبخاصة من تجارب الثورة الروسية . ولقد جرب حزبا ووضع على المحك في احلك الاوقات ، في ظل العمل الشرعي والعمل السري . وفي كل مكان وزمان ، اثبت عن جدانه في ان يكون الجيش الطليعي للثورة ، لا يتردد امام الصعاب العديدة على المسار ، بنفذا ببسالة المهمة التي اقاما التاريخ على عاتقه .

لذا يمكننا القول ان انتصار ثورة اغسطس لم يكن ممكنا بدون الحزب الشيوعي في الهند الصينية .

في العدد القادم
الجبهة الوطنية المتحدة
ودور الحزب القيادي

مصدر عن : دار ابن خلدون
بدمشق - ٩٢٠٨ - بيروت

١- تعيش اهل بلدي - اشعار صخرية (بشراسم فخر الدين)
٢- حقائق العدم مع الحرب الشيوعي المؤلاني (هشام صخر)
٣- الانتفاضة الوطنية في مصر - (بشراسم فخر الدين)
٤- من التوباما روس (عرب عصابات الملك في الاراضي)
٥- قصصنا الخرافات في الحرب الشيوعي السوري
٦- اليمن : الثورة في الجنوب والاشارة في الشمال
السكرتير محمد علي الشراحي

- المقاومة: قضايا التحالف في سياسة الجبهة الشعبية الديمقراطية.
- المغرب: إضراب المفتولين السياسيين وإضراب الطلاب.
- مصر: كيف نفذت مطالب الشعب إلى مجلس الشعب؟
- لبنان: مؤتمرات العمال الزراعيين.

بيروت - الاثنين ١٨/١٢/١٩٧٢ - العدد ٦٠٠ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - AL - HOURRIAH - N° 600 - 18 / 12 / 1972

زيارة الملك / المحور السعودي - الاردني لدعاة السلام الاميركي



الخليج العربي:

المظاهرات الأخيرة ضد "بيع الجزر العربية"

متجزة معاملة غندور الأخيرة:

فلنضامن حركة الشعبية لالغاء الصرف الكيفي

الكلمة الأخيرة

زيارة قابوس لمصر وليبيا

خطوة جديدة في مسلسل التراجع
امام الاستعمار الجديد في الخليج العربي

اصبحت مواقف منظمة برجوازية الدولة تحاه تطورات الوضع في الجزيرة وعمان والخليج مقياساً أساسياً لقياس مدى تراجعها أمام الهجمة الاستعمارية الصهيونية الرجعية على المنطقة ككل . لا بل ان كافة المؤشرات الأخيرة تؤكد الضلوع الكامل لهذه الانظمة في مخططات الاستعمار الجديد الرامية الى كسب الاعتراف العربي والدولي بالانظمة العنصرية العميلة التي انشأتها ، واسباغ صفة « الاستقلال » و « الوطنية » و « الديمقراطية » عليها .

ومن هذه المؤشرات الاكيدة الزيارة الأخيرة التي قام بها قابوس - سلطان عمان - الى كل من مصر وليبيا . من المعروف ان الانكليز خلعوا عميلهم السابق - سعيد بن تيجور - في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، ونصبوا مكانه ابنه قابوس ، في محاولة لتحديث الاستعمار في تلك السلطنة التي ظلت معزولة عن التطورات في الخليج خلال قرون ، وادخالها عصر الاستعمار الجديد ، وتجند كافة القوى لضرب الحركة الوطنية فيها ، وطمعها المسلحة ، الثورة في الاقليم الجنوبي - ظفار بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .

ومنذ احدث هذا التغيير ، والانكليز يسعون لكسب الاعتراف العربي والدولي بهذه السلطنة ، التي شكلت وتشكل شبه مستعمرة آمنة لهم . واذا كان الموقف المصري قد انسم بشيء من التردد اول الامر ، فاعترض على دخول السلطنة الجامعة العربية لانها لا زالت تضم قاعدتين عسكريتين بريطانيتين ، فما لبث ان تراجع وعلق موقفه على النتائج التي تترتب عليها التسوية بين السلطنة والحكم السعودي . وارسل السادات مبعوثه الخاص محمد حسن الزيات في زيارة لمسقط حيث تلقى محاضرة حيا فيها ما اسماه ثورة يوليو بقيادة السلطان قابوس ، وقارنها بثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر . واذا ثمة من حاجة للدلة على مدى

إفشال المخطط السعودي "ليمننة" الحرب ..

وتحت رحمة النفوذ السعودي - الامريكي .. ولا شك ان قوى من داخل الحكم في الشمال وجدت في هذا المخطط ليمننة الحرب خطراً عليها وعلى مصر الحركة الوطنية اليمنية كلها ، اذ ان معنى ان يخوض الشمال حرباً ضد الجنوب هو سيطرة القوى الاكثر تخلفاً ورجعية ، وعودة القوى القبلية والملكية القديمة للسيطرة النهائية على اليمن ، ومن هنا كان مشروع « العيني » بنقاطه الخمس ، وكان قبول الحكم التقدمي في الجنوب لهذا المشروع مشروطاً بنقطة واحدة : انتهاء الحرب وفتح الحدود ، اي ايقاف المخطط السعودي ليمننة الحرب . وهكذا بدأ نقاش الوحدة الذي انتهى باعلان اتفاقيتها النهائية في ليبيا .. ان هذه الاتفاقية أدت الى افشال المخطط السعودي ليمننة الحرب ، وبالتالي افشال مخطط اجهاض الحركة الوطنية الديمقراطية في اليمن التي هي الاساس المتين والقاعدة الصلبة للوحدة اليمنية .

ان القوى الرجعية اليمنية والسعودية التي كانت منذ شهور تطرح قضية الوحدة اليمنية كتبرير لغزو الجنوب ، اخذت الآن تكتشف القناع عن وجوها .. فتصرخ رافضة اتفاقية الوحدة الموقعة وعاملة بكل امكانياتها لافسائها والعودة الى « حرب اليمن » ..

ان الوحدة لا يمكن ان تحقّقها الا القوى الشعبية والوطنية والديمقراطية ، وان المكاسب التي حصلت عليها الجماهير في الجنوب لا بد ان تكون اساس اية وحدة حقيقية ومن هنا فان اتفاقية الوحدة يجب ان تكون سلاحاً بيد كل القوى الشعبية والديمقراطية في الشمال كما في الجنوب للنضال من اجل تحقيقها على اساس ديمقراطي وشعبي . ان كثيراً من القوى الرجعية ستحاول ان تتخذ من الاتفاقية - ايضاً - سلاحاً لضرب المكاسب الشعبية ولعرقلة تنفيذ اتفاقية الوحدة ، لذلك فان اية اتفاقية من هذا النوع هي في نهاية الامر ، سلاح ذو حدين في الصراع الدائر بين القوى التقدمية وبين القوى الرجعية

اتفاقية الوحدة بين الشمال والجنوب التي تم التوقيع عليها في طرابلس - ليبيا في الاسبوع الماضي ، يجب النظر اليها بابعد ما تحمله النصوص المختلفة التي تضمنتها الاتفاقية .. فلا شك ان قضية الوحدة اليمنية قضية استراتيجية واساسية في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية في الجنوب والشمال على السواء ، وهي مسألة مطروحة تاريخياً منذ الاحتلال البريطاني في الجنوب وحكم الامامة في الشمال . وبعد استقلال الجنوب تطورت الأوضاع في الشمال لصالح القوى الرجعية والملكية القديمة التي استغلت انسحاب القوات المصرية بعد هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ لجعل ميزان القوى في الشمال يميل الى كفة القوى الرجعية المرتبطة بالسعودية . وبعد حركة التصحيح في الجنوب وطرح مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية على صعيد التطبيق بدأت السعودية تخطط للقضاء على هذه الثورة في الجنوب ولتغ تورها خوفاً من العدوى التي تحملها لاختلاف أنحاء شبه الجزيرة العربية ، وخوفاً من اتفاتها الوحشية الديمقراطية في اليمن كله .. فالفائدة الجماهيرية العريضة للثورة الوطنية والديمقراطية في الجنوب أصبحت هي الاساس المتين للوحدة اليمنية ، وهذا ما كان يخيف القوى الرجعية الجنوبية التي « هاجرت » الى الشمال او الى السعودية والتي كانت أداة السعودية في مخططاتها لضرب كل ما تنهله ثورة اليمن الديمقراطية من افاق وحدوية حقيقية وثورية في اليمن خاصة وفي عموم منطقة شبه الجزيرة عموماً .

ولذلك كان المخطط السعودي - الامبريالي لضرب الثورة في الجنوب يحاول الانطلاق من وضع الشمال ، لتحشد المرتزقة وفلول السلاطين والقوى الرجعية والعميلة لغزو الجنوب واتشمال الحرب بين اليمنيين ، مستغلاً شعار الوحدة اليمنية التاريخي .. فباسم الوحدة اليمنية تم حشد القوى القبلية والرجعية لغزو الجنوب وضرب كل المكاسب الجماهيرية التي تحققت ، وبالتالي ايجاد بين موحد تحت سيطرة القوى الرجعية